الفصل الخامس

الدين

لماذا أخفقت الدول الاسلامية في أن تصبح غنية ؟

اصبحت الفكرة التي تفترض ان الدول الاسلامية غير قادرة علي ان تصبح دول غنية معتقد راسخ لدي النقاد العالميين بعد احداث 11 سبتمبر (الهجوم علي برج التجارة العالمي)في الولايات المتحدة الامريكية .

ينحدر مهاجمو برج التجارة العالمي من دولة غنية و هي المملكة العربية السعودية ادي الفشل الاداري و الاقتصادي في دولة افغانستان المسلمة الي تزويد القاعدة بالقواعد الرئيسة و التي تعتبر المنظمة المتطرفة المسؤولة عن الهجوم كما نتج عن ندرة الفرص و الوظائف في العالم الاسلامي مجموعة من الشباب الغاضبين و الذين يشكلون هدف يتم تجنيده لتكوين جيوش. ادي ذلك الي احياء الاعتقاد القديم .

تعتبر افغانستان اقل الدول تطرفا و التى كانت في الماضى القريب انها استثناء . لم تظهر الدول الاسلامية خلال العقود القليلة الماضية اي ميول ممنهج لكي تنمو بصورة ابطأ من الدول ذات الاغلبية الدينية الأخرى ،هل هنالك اي تساؤلات ليتم طرحها هنا ؟

في الحقيقة، هنالك تساؤلات. لماذا يتفاوت النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية بشكل كبير ؟ لماذا بصرف النظر عن النجاح النسبي في الخمسين سنة الماضية دخلت هذه الدول الالفية الثالثه افقر من الدول الاخري التي تسيطر عليها ديانات اخري؟ وبشكل اكثر اثارة للاهتمام، لماذا خلال الثلاثة عشر قرنا من التواجد الاسلامي كانت اقتصاديات المجتمعات الاسلامية في مقدمة الاقتصاديات قبل ان تتدهور و تصبح في المؤخرة ؟

تعتبر مسالة الاسلام و النمو جزء من دراسة ضخمة حول تاثير المعتقدات الدينية علي الاداء الاقتصادي . هل بعض الديانات ببساطة افضل من الاخري في النمو او التطور ؟هل مامؤن ليرك مسؤول عن قناع المسيح ؟ او عن محمد صل الله عليه وسلم او بوذا ؟ اي الانبياء افضل من حيث الناحية الاقتصادية ؟

افترض الفحص الدقيق للكتب المقدسة ان العلاقة معقدة .لا يوجد ما يثبت ان محتوي العقائد الدينية و اساليب الحكم كانت تُعد عن عائق منهجي للنجاح الاقتصادي.

قد يؤثر الايمان علي الاقتصاد بشكل طفيف علي خلاف علم اللاهوت و الذي له علاقة بما يقدم عليه المبشرون و السياسيون و رؤساء الدول و البيروقراطية (الادارة المدنية) من اعمال حيث يتم استغلال المعتقدات الدينيه لنيل الثروة و السلطه .

إن الجدل الدائر حول دور أيٍ من الآلهة في تعزيز النمو له تاريخ طويل إلى حد ما. إذ أن مرده إلى الضوابط الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية التي وضعها عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر في عام 1905. أكد ماكس ويبر أن النمو الاقتصاد الرأسمالي الحديث الذي شهدته أوروبا في بواكير تاريخها المعاصر (لاسيما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر) كان مرتبطًا بظهور الكنيسة البروتستانتية الكالفينية والتي نشأت عن حركة الاصلاح الديني في القرن السادس والتي بدورها أدت إلى بروز حركات مثل البيوريتانية الإنجليزية. مضى ويبر في سرد حجته القائلة بأن ثقافات الهند والصين والعالم الإسلامي قد كشفت عن معاداتها للرأسمالية. لقد أفضت الأعمال الفكرية للعالم ويبر عن حزمة من المساهمات التي تستحق اخضاعها بعض جوانبها التفصيلية للدراسة من قبل رب كل أسرة.

إن عملية تحريف مفاهيم ماكس ويبر لا تعني أنه على حق. . بدأ مع بعض التحليلات من دوقية بادن المحلية الكبرى التي أن البروتستانتيين بشكل عام أكثر نجاحاً في مجال الأعمال من الكاثوليكيين كما أنهم يشغلون معظم وظائف المهن الحرة والطبقات العليا في الحياة العامة وعليه فإن تركيزه بشكل لافت علي القطاع الخاص قد كان مثاراً للريبة منذ البداية. ولكن دعك من ذلك بالنظر إلى الوراء في كتابات المفكرين البيوريتانيين بعد الاصلاحات الدينية. أدعى ويبر أن المعتقد الديني الكالفيني والذي لم يتسبب في ظهور الرأسمالية بصورة مبسطة قد ساعد في إلهام عقلية شجعتها علي الازدهار، فقد عزا النجاح الاقتصادي للدول البروتستانتية كهولندا وانجلترا لهذا السبب تقريباً. من المستحيل دحض تفسير ويبر لظهور أخلاقيات ومعتقدات البروتستانتية لأن ذلك سوف يستغرق الكثير من الوقت في مراجعة الأعمال المتعلقة بيروتستانت المتزمتون القرن السابع عشر ودليل التشخيص النفسي أو تعلم الكالفينية أن دخول الجنة من الامور المقدرة بشكل مسبق، كل من ليس مقدر له الدخول منذ البداية لا يستطيع دخولها، علي خلاف اتباع الكاثوليكية الذين ينبع ارتياحهم من معرفتهم بالدورة المقدسة للذنوب أي أن التوبة والكفارة بعد اقتراف الإثم تمحه ومن ثم فإن موت الإنسان بعد أن تغفر كل ذنوبه يضمن له دخول الجنة، وذلك أدى – حسب اعتقاد ويبر – إلى خلق فراغ كبير داخل الانسان والذى يملاه اتباع الكالفينية بالعمل الشاق ،

ربما لديهم ايمان بشكل لا واع أن الثروة و النجاح من علامات التوفيق و بالتالي دخول الجنة و ذلك يناقض الفكرة الاساسية للقضاء والقدر (إن مصير الإنسان قد كتب مسبقاً) و بما أن العمل هو استجابة لنداء الإله المعظم وليس وسيلة لتكديس الأموال ثم صرفها علي أنفسهم فقد تجنبوا شراء الأشياء غير الضرورية في الحياة. لم يعش البيوتستانت (يؤمنون بالاجتهاد والعمل الشاق وأن الانغماس في الملذات خطيئة أو غير ضروري) حياة بزخ و لذلك فانه يعتقد أن سعيهم الجنوني والنفسي لملء حياتهم بالنظام والنجاح المادي قد أدى إلى ظهور تلك الروح والتي بدورها ألهمت الرأسمالية الحديثة عبر مجموعة من المبادئ والسلوكيات كإعتقادهم بأن العمل في حد ذاته شيء جيد بالإضافة لصبرهم علي النظرة التقليدية القائلة أن العمل عبارة عن شر لا بد منه ويجب أن يكون قاصراً علي جمع ما يكفي من المال لاستمرار الحياة و ليس اغتناء الثروات الكبيرة والتمتع بها.

يعتبر علم النفس غير المتخصص هذا الأمر ابداعاً ولكن من شبه المستحيل اثبات الطريقة التي كان يفكر بها البيوتستانت في القرن السابع عشر، وكما اعتاد المؤرخ أ.ب تومبسون القول:(لا يمكننا سؤال الموتى) ولكن لم يخبر ويبر الأدلة المتوفر حالياً عن سلوك البيوتستانت والتي كتبت في الحقبة التي تم فيها التدوين.

كانت هنالك محاولات جادة لإضافة مجموعة من الكتابات المحتوية علي افكار المدرسة البروتستانتية المطرقة في القرن السادس عشر والسابع عشر – والتي استشهد بها ويبر نفسه – إلى مقررات كلية الأعمال بجامعة هارفارد ، فهم لم يدعوا إلى انتهاج الفقر وسيلة خلاص كما فعل الكاثوليكيون الذين اعتقدوا وجود اشارة خفية في الانجيل تحذر من أن المثوى الاخير للأغنياء يندر أن يكون الجنة. يتساءل المبشر و الكاتب البيوتستاني المعروف جون داونيم ما إذا كان المنطق و التجربة يظهران أن الثراء الدنيوي ليس بأفضل سبيل إلى الفضيلة، فأولئك الفقراء الذين لا يملكون شيئاً من عتاد الدنيا هم أغنياء جداً من الناحية الإيمانية.

ندد ريتشارد وهو أحد كتاب القرن السابع عشر والذي طالما استشهد به ويبر كمثال للفكر البروستانتي، بالمبدأ الخاطئ الذي ينتهجونه وهو أن سلعتهم تكافئ مقدار ما يستطيع أحدهم دفعه.

وصل هذا الفكر إلى الولايات المتحدة عن طريق البروتستانتيين مما جعل الولايات المتحدة من أنجح الاقتصادات الرأسمالية في العالم، وليست النية اللاهوتية للمستعمر الكالفيني ما جعلها كذلك.

أدان قادة المستعمرة البلومثية العمل المشين الذى قام به معظم الناس من شراء السلع بأبخس الأسعار ومن ثم بيعها بأعلى سعر ممكن .قام هؤلاء القادة بوضع حد اعلي للأسعار والاجور و نسبة الفوائد كما اعتبروا أن ثمن البقرة يحدد بما يحتاجه البائع في حدود المعقول و ليس بما كان المشتري مستعداً لدفعه

صرح وليام برادفو و هو احد قادة الاستعمار الأوائل بان زيادة الثروات المادية ستجلب الدمار لإنجلترا أو علي اقل تقدير علي الكنائس البروتستانتية مصحوبا بنجاح اقتصادي كبير مما اظهر امكانية تطويع العقيدة اللاهوتية في حال اعتراضها سبيل النمو الاقتصادي ، كشف ويبر عن شكاوى ضد جشع الانجليز في أوائل 1632 اي فقط بعد 12 عاما من وصولهم لزهرة مايو و الذي يتناقص بشكل جلي مع ما صرح به قادتهم . عمليا فان الشراكة بين البروتستانتية المتعصبة و الرأسمالية المتحمسة غالباً ما تتضمن الامر الاخير و الذى يقود إلى ما سبق .اتضح لنا في الفصل المتعلق بالمدن أن أصحاب التراخيص والمحتكرين من البلاط تحت لواء النظام الملكي دوماً هو كاثوليك أو علي الأقل توجد شراكة قوية بين الاثنين و ذلك من وجهة نظر العديد ممن تم استبعادهم من النخبة ذات الامتيازات ولذلك فإنه ليس من الغريب أن يلجأ الآخرةن إلى الدين والذى كان بإمكانه التصدي للسلطة البابوية في روما.

كانت البروتستانتية قوية بين صنعاء مصنعي الملبوسات و بعض السلع الأخرى و كذلك في الأجزاء المتقدمة اقتصادياً من البلاد مثل لندن وما حولها و شرق انجلترا – موطن أوليفر كروموبل حاكم و حامي انجلترا خلال تجربتها القصيرة مع النظام الجمهوري. ولكن تغيرت البروتستانتية مع مرور الزمن (وهو الأمر الذي يتقبله ويبر نفسه) .

إن معظم كتابات مؤيدي المادية في القرن السابع عشر والتي كانت تعمل على تشجيعهم للعمل الشاق والثروة، تماشت مع الفكر الرأسمالي أكثر من تماشيها مع الحركة الاصلاحية البيوريتانية قبل قرن من الزمان.

اقتبس ويبر من منشور ديني بروتستانتي ورد فيه تشجيع المسعى الرأسمالي، كان ذلك ضمن الطبعة الثانية لأعمال نشرت في القرن السابق حيث تم التكتم علي هذا الأمر.

ربما ألهمت الروح الرأسمالية البروتستانتية المتطرفة في انجلترا و ليس العكس .ظلت اسكتلندا و هي من أكثر الدول تعصبا للكالفينية متخلفة اقتصاديا لقرون بعد الحركة الاصلاحية .

انتعشت البروتستانتية في انجلترا وبعض المقاطعات في هولندا في فترة القرن السادس عشر و ما تلاه و لكن كل الأعمال الصناعية والتجارية والمصرفية الضخمة التي تم إنجازها عن طريق انجلترا و هولندا في القرن السابع عشر قد انجزت بالفعل في القرون الوسطي بواسطة مدن مثل ليون وبعض الولايات الإيطالية كالبندقية و فلورنسا. كما أسلفنا في الفصل المتعلق بالمدن أن هذه الولايات الإيطالية قد قامت خلال فترة النهضة بتطوير بعض النماذج البدائية من أدوات الرأسمالية الحديثة .

لم يمضِ وقت طويل قبل ظهور تحليل ويبر والذي ادعي فيه ان كتابات الألمان اللوثريون عام 1905 كانت أقل تعصباً وأكثر ملاءمة مقارنة بالبريطانيين .في حين توحدت رؤية كل من الانجليز والأمريكان كان الألمان ميالين لملاحظة ضابط داخلي محدد وهو عدم اظهار أي نوع من المشاعر و مواصلة عملية العمران بشكل عام وذلك حسب رؤيته. يمكن التماس العذر لألمان هذا العصر لاعتبارهم هذه الصفة مضللة عند ملاحظتها عند السواح الأمريكان المعاصرين ومشجعي كرة القدم الانجليز.

بالنسبة لمحبي الأخلاق البروتستانتية ، يجب أن تكون العقود القليلة الأخيرة من القرن العشرين بمثابة شيء مخيباً للآمال. أشار علماء الاجتماع الذين يكتبون في تقاليد ويبريا في ستينيات القرن العشرين بشكل منتظم إلى تخلف البلدان الأوروبية الكاثوليكية. وتم تقويضها بعد ذلك بالتقدم الاقتصادي السريع لإيطاليا وإسبانيا وجمهورية إيرلندا. وباستثناء الفشل النسبي لأمريكا الجنوبية الكاثوليكية إلى حد كبير (بالمقارنة مع نجاح بلدان أمريكا الشمالية البروتستانتية إلى حد كبير) ، فإن التفوق الاقتصادي البروتستانتي على نظيرتها الكاثوليكية هو أطروحة صعبة بشكل متزايد للوقوف بجانبها.

في كثير من الأحيان ، ثبت أن مثل هذه التحليلات خاطئة لدرجة أنها تكافح من أجل الارتقاء فوق مستوى ترشيد الأحداث الجارية. كانت الأهداف المألوفة الأخرى في الماضي هي التقاليد الدينية والثقافية في آسيا، وهي أساساً الهندوسية والكونفوشيوسية.

خلص خبير أسترالي دعته الحكومة اليابانية في عام 1915 لتقييم التوقعات الاقتصادية للبلاد: " يؤسفني القول ، بأن اليابان لا تتمتع بسمعة تجارية كافية لتنفيذ الأعمال.. ... انطباعي عن العمالة الرخيصة خاب أمله سريعاً . عندما رأيت الموظفين يعملون، لا شك أنهم تقاضون أجراً متواضعاً، شأنه شأن العائد من عمله ؛ رؤية العمال

فـي العمـل جعلنـي أشـعر بأنـك راضٍ ومتمهـل جـداً تعتقـد أن الوقـت لا يعنـي شـيئاً. تحـدثت إلـى بعـض المـدراء وأخبروني أنه من المستحيل تغيير عادات التراث الوطني "

في حالة الديانات الآسيوية، فإنه غالباً ما يعول النقاد علي التمييز الذي وضعه علماء الأنثروبولوجي. ففي المجتمعات القائمة على ثقافة الشعور بالذنب (وخز الضمير) والتي تحتكم إلى التعاليم الدينية مثل المسيحية فإن الأعراف المنظِمة للتفاعل الاجتماعي تتأصل داخل الفرد. أما في المجتمعات التي تسود فيها ثقافة العيب وهي مجتمعات تستمد معتقداتها من الفلسفات الشرقية مثل الكونفوشيوسية حيث أن استهجان المجتمع برمته لسلوك ما من شأنه تحويله للسلوك حسن.

يبدو الأمر معقولاً بشكل غامض، ولكن ، مثل التمييز البروتستانتي – الكاثوليكي ، فقد تعثر مؤخرًا على ساحل الحقيقة الصخري. جنباً إلى جنب مع هؤلاء اليابانيين البسطاء والعاديين ، فشل الجمود المزعوم للعقل الشرقي في منع التخصيب الذاتي السريع لقائمة رائدة في شرق آسيا من هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، مؤخراً موجة ثانية شملت تايلاند وفيتنام. والصين ، ناهيك عن النمو السريع الذي حققته الهند في السنوات الخمس عشرة الماضية.

في الواقع، أن الأنماط الفكرية في هذا المجال بالذات سريعة الزوال، حيث كان سائداً في الثمانينات من القرن الماضي الفكرة العكسية. جادل العشرات في مجال الأعمال التجارية بأن الرأسمالية تعمل في الواقع بشكل أفضل عندما تتشبع "بالقيم الآسيوية" – والتي يتم تعريفها عمومًا على أنها ارتباط بالتضامن الاجتماعي والاقتصادي (على عكس الفردية التدميرية) ، كما يتجلى في العلاقات طويلة الأمد بين الحكومات والمستثمرين والمنتجين (على النقيض من الرأسمالية الغربية الحرة). ومثل هذه التبريرات قد تراجعت إلى حد ما في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية الآسيوية في الفترة 1997–1998 ، حيث اتضح أن بعض هذه "العلاقات طويلة الأجل" كانت تعاني من خلل وظيفي واضح.

بعد أن خسرت عدد كبير من المعارك فإن نظرية "الأديان تحدد النمو" تم استبعادها من بين النظريات في هذا المجال ، المعتقدات الإسلامية (وليس الكاثوليكية). ظاهريا، هناك مواد واعدة أكثر بكثير للعمل به في الإسلام اكثر من البابوية. ألا يحرم القرآن الربا – إقراض المال في مصلحة ، وهو عنصر أساسي في اقتصاد اي سوق حديث؟ هل البلدان المسلمة في الشرق الأوسط مرادفاً للركود الاقتصادي وتعيش على عائدات النفط بدلاً من

إنتاج السلع والخدمات؟ هل الإدمان الإسلامي على القبول بالمصير بدلاً من محاولة جعل شيء ما لنفسه متجذراً إلى درجة أن الاستهجان الذي يتخلى عنه مقولة (إن شاء الله) يرافق بشكل روتيني وضع الخطط والوعود في الشرق الأوسط؟

في الواقع ، أحياناً يبدو الدين الاسلامي غير داعم للنمو ، إلا أنه ليس له علاقة تذكر بالتحيز الجوهري ، بل لا علاقة له بمنع الربا المزعوم. والأرجح ، أن بعض المجتمعات التي تبنت الإسلام أثبتت أنها مقاومة للتغيير والإصلاح ، لأسباب أخرى إلى حد كبير. وجانب واحد أو اثنين من العقيدة الدينية الإسلامية التي كانت في الواقع مفيدة في البداية للنمو الاقتصادي فشلت في التكيف وأصبحت عائقا.

أولا ، دعونا نتناول الماضي القريب. لم يكن هناك ببساطة ميل للمجتمعات الإسلامية أن تنمو بسرعة أقل من غيرها خلال نصف القرن الماضي. تم تأسيس هذه النتيجة من قبل ماركوس نولاند من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ، وهو واحد من أكثر مراكز التفكير المحترف بها / المرموقة في واشنطن ، في دراسة نُشرت في عام 2003. وأثارت بحثه نشازًا من الصخب المفاجئ بين زملائه الاقتصاديين ولكن دون تفنيد مقنع. وكانت إندونيسيا وماليزيا ، على سبيل المثال ، ناجحتين. وعندما نظر نولاند إلى البلدان التي لديها مجتمعات إسلامية أو دينية أخرى ، مثل غانا ، وهي طريقة جيدة لعزل التأثير الخاص للدين على النمو ، لم يجد أي دليل على أن المسلمين كانوا يفعلون أي شيء بشكل سيء ، يبدو أن الإسلام جيد للنمو.

فلماذا لم يقوموا بما هو أفضل قبل القرن العشرين؟ تاريخياً، بدأ ضعف أداء الإسلام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. تأسست "معتقدات الكتاب" محاولة لتنقية وتوحيد المسيحية واليهودية في بعض النواحي في القرن السابع ، انتشرت وارتفعت بسرعة كبيرة ، *وملأت الفراغ الذي خلفه انهيار* الإمبراطورية الرومانية.

في بعض النواحي، كان الإسلام دينًا أكثر ملاءمةً للتجار، على الأقل في توحيده، من منافسه الرئيسي، المسيحية. هناك اعتقاد شائع بأن القرآن يفرض حظراً شاملاً على الربا – إقراض المال بفائدة. ولكن من الناحية النظرية والتطبيعية، لا يوجد ما يشير إلى أن هذا يشكل عائقاً كبيراً أمام النمو. الاشارات المحددة في القرآن وغيرها من الكتابات هي الربا ، وهو ما يعني "زيادة" ويبدو أنه لا يشير إلى فرض الفائدة، في حد ذاتها بل على ممارسة تطبيق معدلات الغرامة ، مما يضاعف المبلغ المستحق في رأس المال والفائدة إذا كان المقترض الفشل في السداد في الوقت المحدد. ربما كان الدافع وراء هذا الحظر هو حماية حقوق من يعاني من ضائقة مالية ويفترض دين اخر. ويصاحب ذلك مراحل تتعلق بتفضيل دفع الزكاة ، وهو نوع من الضريبة يوزعها النبي صلى

الله عليه وسلم كصدقات، بدلاً من إقراض المال من أجل الفائدة. من المؤكد أن التحذيرات ضد الربا في القرآن ليست بنفس قوة تلك الموجودة في العهد القديم، وكان لكل من المسيحيين واليهود باع طويل من الأعمال المصرفية والتمويل.

هناك قيود تجارية أخرى في القرآن الكريم ، ولكن معظمها يشير إلى تجاوزات المضاربة وما يمكن اعتباره مربحاً بدلاً من العمل نفسه. وبصرف النظر عن المحظورات الواضحة حول التجارة في الطعام والشراب المحظورة من الاستهلاك من قبل المسلمين ، ولا سيما النبيذ ولحم الخنزير ، فإن القواعد المتبقية في التجارة تقرأ أكثر مثل دليل حول أخلاقيات العمل أو دليل تنظيمي لسوق العقود الآجلة من إنذار قضائي لردع المضاربين بقوت الشعوب على سبيل المثال ، تمنع المضاربة في السلع الأساسية مثل الماء. أيضا غير مسموح الدخول في عقد للتسليم في المستقبل دون معرفة أوقاته المحددة والأسعار. ولكن لا يوجد شيء من حيث المبدأ يحظر مثل هذه الأسواق "الآجلة" ، وهو ما يقلل من المخاطر بالنسبة للمنتجين والمشترين على حد سواء ، وهو أصبح جزءا أساسيا من التجارة الحديثة.

ان النهج العام للقرآن والسنة – اي المذاهب والماثر (او الأحكام) – المرتبطة بالنبي محمد صلي الله عليه وسلم – واحد الأعمال التجارية المشروعة و بطريقة واضحة في استخدامها للشرع. (العائدات) لدعم ونصرة الإسلام، وليس بغرض التحوط التجاري فى الحياة من الحرام والتعامل معه بشئ من الريبة (الشبهات)

نجد أن النبي محمد صلي الله عليه وسلم قد أورد ذلك فى خطبته قائلا : "إن كنت تتحري الحلال فى رزقك ، فحكمه كالجهاد فى سبيل الله (عمل مبارك)، وأن أنفق الرجل علي اهله وعشيرته نفقه يحتسبها فهي له صدقة (عمل خير) ، وحقا انً درهم من تجارة حلال بما يقتضي الشرع لهو افضل من عشر دراهم ريحها من طرق أخري ". هذا بالأحرى يذكرنا بمقولة جون ويسلي ، مؤسس المذهب المسيحي (وهو المفضل لدى رأسمالية الكنيسة الصغري ، مارغريت تاتشر):" اكسب كل مافي وسعك؛ وادخر كل ما فى وسعك ؛ وامنح كل ما تستطيع ". كما يذكر الرسول محمد صل الله عليه وسلم فى الحديث النبوي الآتي : "إن التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة] من بين الأنبياء والشهداء". وبعد كل ما ذُكر ، فإن النبي محمد صل الله عليه وسلم كان تاجرا ، قبل أن يصبح واعظاً. ونجد أن الإسلام يعتبر الدين الرائد الوحيد الذي أرسي اركانه تاجرا.

يصف دليل التجارة العربي المنسوب إلى القرن الحادي عشر عدة أنواع من التجار القانونيين، ومنهم من يشتري السلع عندما تكون رخيصة الثمن ويبيعها عندما ترتفع الأسعار. نوع آخر يقارن بين السوقين من خلال معرفة الفرق في الأسعار والرسوم الجمركية فيما بينها.

القرآن متاح للتفسير القضائي بعدة طرق مختلفة ، ليس أقلها أنّ هناك العديد من المدارس داخل الإسلام ، والسببان الرئيسيان هما السنة والشيعة. ولكن في المذهب الحنفي المتبع على نطاق واسع من القانون السني – الذي اصبح في وقت لاحق الأساس القانوني للإمبراطورية العثمانية الإسلامية – قدم الفقهاء العديد من الطرق للتغلب على الحظر النظري على الربا. لا شيء يحث علي التوحيد مثل المصلحة الشخصية ، ووفقًا لأحد التقديرات ، كان ثلاثة أرباع علماء الدين الإسلاميين في القرنين التاسع والعاشر ينشطون في مجال الأعمال. كان أحد الحلول المألوفة هو نظام البيع والشراء: أبيعك كتابي لك بمبلغ 120 درهم ، يجب دفع المال في غضون عام. اشتريته مرة أخرى مقابل 100 على الفور. أحتفظ بكتابي: في الواقع ، اقترضت مني 100 درهم لمدة عام بنسبة فائدة 20٪. كانت هذه الخدعة تسمى عقد مخاطرة ، وكانت شائعة جدًا حتى أصبحت مصطلحًا تجاريًا مألوفًا استخدم لعدة قرون. أصدر المرسوم الديني للفاتيكان ، بإصدار مرسوم في عام 1679 ، فكرة "عقد تعاقد مع شركة" ، مرسومًا بأن مثل هذه العقود تنتهك الحظر الكتابي على الربا. إنه لا يقول الكثير عن النظرية القائلة بأن الإسلام كان دينًا تجاريًا جوهريًا ، وأن عقود الإقراض القياسية كانت ليبرالية للغاية بحيث لا تستطيع المسيحية تحملها. حتى في الحالات التي كان فيها الفقهاء الإسلاميون يتضررون بشدة من المال ، استخدم المسلمون المجتمعات المسيحية أو اليهودية لفعل ذلك من أجلهم. (لكل مجتهد نصيب) ، كان هناك طريق.

من المؤكد أن القرون الأولى من الإسلام لم تكن تشير إلى أنها كانت تقاوم التطور الاقتصادي. وبينما كانت المجتمعات الأوروبية تتعافى من انهيار الإمبراطورية الرومانية وطرق التجارة التي خلقتها ، أثبتت سلسلة من الحضارات الإسلامية نفسها على أنها سياسية وعلمية واقتصادية وعسكرية وثقافية متقدمة.

ربط الإسلام المنطقتين التجاريتين البحر المتوسط والمحيط الهندي وحول اللغة العربية إلى أهم لغة تجارية في العالم. اللغة السواحيلية ، وهي لغة مشتركة على طول ساحل شرق إفريقيا ، تجمع بين عناصر من اللغة العربية واللغات الأفريقية. تطورت لمصلت التجارة الواسعة بين موانئ الشرق الأوسط وشرق أفريقيا.

تبعت الإمبراطورية العربية التي توسعت للسيطرة على الشرق الأوسط من القرن السابع فصاعداً ، الحضارة المغاربية لشمال إفريقيا التي حكمت معظم مناطق من إسبانيا، معلقة في الجنوب حتى القرن الخامس عشر. بعد

أن غزا المغول الشرق الأوسط ثم تحولوا إلى الإسلام في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، أقامت ثلاث إمبراطوريات إسلامية عظيمة: الإمبراطورية العثمانية ، التي استولت على القسطنطينية من الإمبراطورية البيزنطية المسيحية في 1453 ، وأعادت تسمية اسطنبول وتوسعت في الكثير من آسيا الوسطى وشمال أفريقيا والشرق الأوسط المتوسط في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ السلالة الصفوية ومقرها الآن في إيران ، التي كانت تسيطر على شبه الجزيرة العربية. وسلالة المغول في الهند. في أوجها ، كانت الإمبراطوريات الإسلامية أكبر وأقوى بكثير من أي شيء في أوروبا في ذلك الوقت.

وبعيداً عن إقامة ثيوقراطية خانقة متجانسة ، فإن بعض أنجح هؤلاء – ولا سيما المغاربة والعثمانيين – سمح بشكل عام للمسيحية واليهودية بالازدهار في وسطهم.

الإمبراطورية العثمانية ، على سبيل المثال ، على الرغم من استنادها إلى قانون قانوني إسلامي ، إلا أنها سمحت للمسيحيين بالالتزام بقوانينهم الخاصة في الحالات التي لا تشمل المسلمين .وتم استبعاد المسيحيين واليهود على وجه التحديد من طبقات الناس الذين يمكن استعبادهم داخل الإمبراطورية .كما قامت الإمبراطورية العثمانية بتبادل حيوي للأفكار وكذلك السلع ، واستيعاب الاكتشافات الجديدة حول الجغرافيا والملاحة من أوروبا وتطوير خبرتها الخاصة في الهندسة وعلم الفلك.

نجحت الاقتصادات الإسلامية في زيادة الثروة عن طريق التجارة ، مما سمح لكل اقتصاد بالتخصص في ما قام به على أفضل وجه. طوروا مجموعة متطورة من المؤسسات المالية والتجارية ، بما في ذلك الأسواق الآجلة: تم بيع التمور في المزاد قبل أن تصبح ناضجة ، كما تم بيع كميات بالجملة من البصل والثوم والجزر والفجل وما إلى ذلك قبل حصادها. يبدو من المحتمل أن دول المدن الإيطالية مثل البندقية استوردت أشكالاً من العقود التجارية من العالم الإسلامي ، ومن الجدير بالذكر أن كلمات "التجارة" و "المخاطرة" و "التسعيرة" و "الجمارك" الفرنسية كلها لها جذور في اللغات الشرقية.

فلماذا ركزت مجتمعات الحضارة الإسلامية ، إلى جانب الصينيين ، المنافس الجاد الآخر للهيمنة الاقتصادية الأوروبية في النصف الأول من الألفية الثانية؟ تبرز الإجابة من تحليل أكثر دهاء وأقل إدانة لدور الدين في التاريخ الاقتصادي .ما يهم ، على ما يبدو ، هو أقل من العقائد الدقيقة من الاستخدامات التي وضعها الدين نفسه، ورغبة المجتمعات في التغيير أو إعادة تفسير القوانين التي تستند إلى المعتقدات الدينية .

ناضلت الاقتصاديات الإسلامية لزيادة الإنتاجية ، أو الإنتاج لكل فرد من السكان. لم يكن هناك أي انفراج كبير في الكفاءة الزراعية – التقدم الذي كان سيحدث بعد قرون من التطور في أوروبا. ظلت الشركات والشراكات صغيرة. كانت هناك بعض الأمثلة على وجود قطاعات خاصة كبيرة تعمل بشكل مستقل عن الدولة. بعضها موجود ، بما في ذلك صناعة النسيج المصرية في العصور الوسطى. كما كانت هناك بعض النقابات المهنية المنظمة ، مثل صيد اللؤلؤ في الخليج الفارسي ، وهي سمة للرأسمالية الأوروبية في وقت لاحق. لكنهم كانوا يسيطرون عن كثب من قبل البيروقراطيين.

على عكس المدن الأوروبية ، لم يكن يُسمح للمدن المسلمة بالتطور إلى كيانات مستقلة ، أو أن تكون رائدة في مجال الحرية الشخصية والتجارية .وظلوا مراكز للتدين .لم تقم الإمبراطوريات الإسلامية بتطوير دول كانت مهتمة في المقام الأول بالتقدم التكنولوجي أو الإنتاجية .أمضوا وقتا أطول في الدفاع عن ما لديهم أو محاولة الاستيلاء على المزيد من خلال الغزو.

لكن هذا كان له علاقة بحوادث الجغرافيا والتاريخ أكثر بكثير من علم التوحيد أو "الهيكل الإداري" للدين السائد .ربما كان من سوء حظ الإسلام أن يكون قد ولد في الشرق الأوسط وأن يحتفظ بمراكز السلطة السياسية هناك ، في الأصل في مكة وبغداد (قد يبقى الأمر محبطاً اليوم ، بالنظر إلى التأثير الضار للنفط على النمو الاقتصادي ، الذي نوقش في الفصل السابق ، لكن هذا الحظ السيئ يسبق إلى حد ما اقتصاد النفط) .

إن التواجد في الشرق الأوسط يعني سوء الحظ على جبهة الموارد: فقد أدى النقص في المعادن والأخشاب إلى الانتقال إلى اقتصاد سوق تصنيع أصعب بكثير مما كان عليه في أوروبا. وكما هو الحال الآن ، كان الأمر سيئًا بالنسبة إلى السلام. كان العالم الإسلامي يعاني من غارات مدمرة من قبل النهابين الذين هددوا مراراً وتكراراً بإخراج التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة على المسار الصحيح. على وجه الخصوص ، أدرك التهديد المتنامي للمغول في آسيا الوسطى قدرته التدميرية تحت حكم جنكيز خان في القرن الثالث عشر. غارات المغول خرب مدن العالم الإسلامي.

تعد بغداد ، واحدة من المراكز العظيمة للحكم والثقافة الإسلامية ، سقطت بعد معركة واحدة. لم يدمرالمغول الإسلام: على الرغم من أن معقلهم في شرق آسيا كانوا يميلون إلى البوذية ، لم يكن لديهم أجندة دينية محددة للتقدم. في الواقع ، مع بداية القرن الرابع عشر ، اعتنق المغول الذين يسيطرون على آسيا الوسطى وأجزاء من الشرق الأوسط إلى الدين الإسلامي. أعادوا بناء وتجديد المدن كمراكز للتعلم والثقافة.

هؤلاء القادة المسلمون الذين كانوا قادرين على الوقوف في وجه المغول ، أو تولوا السيطرة على الإمبراطورية المغولية بدأت بالتراجع ، كان عليهم أن يكونوا حكامًا عسكريين صعبين. تميزت الأنظمة الإسلامية بتمديد نفسها من خلال الغزو العسكري ، أو صد التهديد نفسه. استندت السلطنة المملوكية التي تمكنت من كبح المغول من مصر وسوريا على الجنود الذين تم شراؤهم كعبيد ، وبشكل رئيس من القوقاز وحول البحر الأسود. فرض الممإليك ، الذين كانت يسيطر على نظامهم نخبة عسكرية مملوكة لأرض ، فرضوا ضريبة على مدنهم بكثافة من أجل جمع الأموال للدولة

كان العالم الإسلامي ، ولا سيما النظام المملوكي ، قد صُدم بقوة في القرن الرابع عشر بسبب "الموت الأسود" (الطاعون الدبلي) ، الذي ساعد المغول في نشره في جميع أنحاء العالم من خلال تأمين طريق التجارة البري من الشرق. وكانت كل الإمبراطوريات الإسلامية الثلاث الكبرى التي نشأت بعد المغول – العثمانيين ، والصفويين ، والمغول – مركزية وعسكرية. عند الضرورة ، استخدم حكامهم المؤسسات الإسلامية كوسيلة لإغلاق النقاش ، أو على الأقل أوقفوا كل النقاش الذي يهدد الوضع الراهن.

بحلول القرن الرابع عشر ، أصبح الإسلام أكثر صلابة ، ولم ينفتح أكثر للحوار كما يفعل الإصلاح من أجل المسيحية في أوروبا. في القرن السادس عشر ، نظرت الإمبراطوريتان العثمانية والصفوية على وجه الخصوص إلى التنافس الشديد. يتشبث كل منهم بتقاليده الخاصة بالإسلام ، والعثمانيين هم من السنة والشيعة الصفويين. واختبر الليبرايون أنماط الإسلام وسرعان ما تزعزعت ثقتهم بثوابت القوانين الإسلامية آنذاك.

في نفس الوقت ، كانت أوروبا الغربية تتقدم ببطء ، نحو كبح السلطة المطلقة للملك .مجموعات مختلفة – أول ملاك الأراضي، ومن ثم التجار والمصنعين – كانوا ينشئون قواعد بديلة للسلطة .غالباً ما كانت هذه النزاعات تتم من خلال المناظرات الدينية داخل المسيحية، خاصة بعد الإصلاح.

ومع ذلك ، كان فشل أي طائفة هو السائد، وليس طبيعة البروتستانتية نفسها، التي أوجدت حضارة أوروبية مفتوحة نسبيا مع مجموعة متنوعة من المعتقدات. لم يكن هدف إعادة تعريف الهوية هو خلق الحرية السياسية والدينية. سعى إلى الحفاظ على وحدة الكنيسة الكاثوليكية أثناء إصلاحه. كان مؤسسها الأصلي ، المصلح الديني الألماني مارتن لوثر ، معاديًا للسامية أيضًا ، وحرض مرارًا وتكرارًا على اضطهاد اليهود.

كما أن البروتستانتية ، باعتبارها عقيدة منظمة ، لم تكن تهدف في الأصل إلى الليبرالية السياسية. في الوقت الذي استعادت فيه الملكية في إنجلترا (1660) وبدأ التسامح الديني في الانتشار ، كان المستعمرون في

ماساتشوستس أكثر تسامحًا مع الطوائف المسيحية الأخرى أكثر من المجتمع الإنجليزي الذي تركوه وراءهم. لكن الكويكرز وغيرهم من غير المرغوب فيهم ذهبوا و أسسوا منازلهم في رود آيلاند أو بنسلفانيا. كان ذلك لأن الإصلاح نجح في أوروبا وأميركا الشمالية فقط في أن يقود ، دون قصد ، إلى مجتمع أكثر تعددية .من الجدير بالذكر أن دول المدن الكاثوليكية مثل فلورنسا التي سبقت البروتستانتية انجلترا في التطور الرأسمإلى كانت أيضا مراكز شهيرة بالتحرر الإنساني.

على النقيض من ذلك، كانت الثقافة السائدة في فعل الإمبراطوريات الإسلامية هي الميل نحو سلطة عسكرية: من الأعلى إلى الأسفل، لا تشوبها شائبة، مع كمية هائلة من السلطة المخولة في دولة مركزية. مثل المماليك، استندت الإمبراطورية العثمانية إلى مجموعة من الجنود الذين بدأوا كعبيد. إن عدم وجود فئة تجارية جيدة التنظيم يعني أنه في الحالات التي أثبتت فيها الممارسات الإسلامية أنها غير مفيدة للنمو الاقتصادي، لم تكن هناك أصوات كافية للضغط من أجل التغيير. ومما يثير السخرية أن إحدى هذه الممارسات ربما كانت هي التقإلد الإسلامية المتعلقة بشراكة الأعمال والميراث. وتكمن المفارقة في حقيقة أنه تم تصميمه في البداية للمساعدة، وليس عرقلة التجارة .

تم إنشاء القواعد الإسلامية التي تحكم الشراكات التجارية بين القرنين السابع والعاشر. لقد وجهت بشكل رئيس إلى العادات والممارسات المعمول بها فعلياً في البلدان التي خضعت للحكم الإسلامي: هناك القليل جدا في القرآن الذي يحدد كيفية تنظيم الأعمال التجارية. شملت الشراكة الإسلامية بصفة عامة المستثمر أو المستثمرين، يتحملوا المخاطر المإلة، و التاجر، قام بالتجارة نيابة عن المستثمرين لا يتحمل شئ. على عكس العقد المعادل بموجب القانون إلهودي، والذي يتطلب تقاسم الأرباح أو المخاطر بالتساوي بين المستثمر والتاجر، يمكن أن تختلف حصص الربح في الشراكات الإسلامية. في الواقع، هذه المرونة تعني أن التجار إلهود في الشرق الأوسط في الالفية الثانية عادة ما يختارون اتباع قانون العقود الإسلامي على قوانينهم الخاصة .

لكن مجموعة من القواعد كان يعني أنه مع مرور الوقت أصبح الأمر أكثر تعقيدًا ، وأصبح هذا الشكل من الشراكة أكثر تقييدًا. وكان أحد هذه القيود هو القاعدة التي تنص على وجوب أن تكون جميع المدفوعات نقدًا وبعملة واحدة.لا يمكن استخدام البضائع التي يتم تداولها لتسوية الحسابات. الشرط الثاني هو القاعدة التي تنص على أن جميع الشراكات قد تم حلها تلقائياً عند وفاة الشريك. تتقاطع هذه القوانين بشكل غير متعاون مع القواعد

الإسلامية المتعلقة بالميراث، والتي وُضِعت بوضوح في القرآن وقررت أن ثلثي ملكية المتوفى على الأقل ستقسم بين أفراد الأسرة الموسعة. وبينما قد تجعل المجتمعات الإسلامية أكثر إنصافًا، إلا أن قواعد الوراثة جعلت من الصعب أيضًا إنشاء واستدامة أي شراكة تجارية واسعة النطاق. إن وفاة شريك واحد تعني أن الشراكة يجب أن توزع كل واحد من الورثة العديدين حق المطالبة بحصتهم في النقد.

تمنع هذه القواعد الشراكات الإسلامية من بناء الخبرات وتحقيق وفورات الحجم مع مرور الوقت. لم يكن من المحتمل أن يلتزم أي شخص بالمال والوقت للعمل الذي يمكن أن ينهار في أي لحظة بسبب وفاة أحد مالكيها العديدين. ونتيجة لذلك ، تميل المشاريع إلى أن تكون صغيرة وقصيرة الأجل ، بحيث تتألف عادة من عدد قليل من الشركاء ولا تغطي سوى بعثة تجارية واحدة في كل مرة. ومع ازدياد تعقيد الاقتصادات وتوسّع نطاق المناطق التجارية ، فإن هذا يضع المسلمين في وضع غير مواتٍ للتجار الأوروبيين. كما سنرى في الفصول اللاحقة ، بدأت الدول الأوروبية بإنشاء شركات مساهمة حيث يمكن أن يكون لدى العديد من الشركاء أسهم قابلة للتحويل ، والتي تطورت منها فكرة شركة الأعمال، وهي هيئة معترف بها على أنها مستقلة قانونيًا عن مالكيها. لا يوجد مماثل لها في الشريعة الإسلامية.

كما كان لدى العديد من أجزاء أوروبا المسيحية في العصور الوسطى قواعد تقييدية في الميراث تطلبت تقسيم المؤسسات التجارية بين الورثة المتعددين .لكن ، بشكل حاسم، تم تعديلها مع مرور الوقت، مع مقاومة قليلة نسبيا من السلطات الدينية وبحلول القرن السابع عشر، كانت "البكورة" – تفضيل الميراث لأبناها الأكبر – هي الممارسة المهيمنة في بريطانيا والبلدان المنخفضة، التي كانت تقود القارة في تطورها التجاري .

لم يكن الفرق الجوهري بين المجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط والمجتمعات المسيحية في أوروبا في لاهوت الأديان المعنية ، ولم يعتمد على المكان الذي بدأ فيه القانون التجاري القائم على تلك الأديان. وكان الفرق هو أن التجار الأوروبيون كانوا يتمتعون بالنفوذ الكافي للتخلص من القوانين غير الملائمة ، حتى عندما تطلب ذلك تغيير التبرير الديني لتلك القوانين. نظرائهم في البلدان الإسلامية ، لأسباب لا علاقة لها إلى حد كبير بطبيعة الدين نفسه ، لم تكن كذلك.

لفترة طويلة، تم إخفاء الضعف الكامن في هذا التحجر للأنظمة الإسلامية من خلال سلسلة ناجحة للغاية من حملات الغزو الإمبراطوري. ومثل روما القديمة، امتدت الإمبراطوريات الإسلامية بشكل كبير من خلال التنظيم البيروقراطي الممتاز والبراعة العسكرية.

بلغت الإمبراطورية العثمانية ذروة قوتها تحت حكم سليمان (المعروف في أوروبا باسم سليمان العظيم) في القرن السادس عشر، عندما وسعت سيطرتها على شمال أفريقيا وأصبحت الكيان السياسي الأقوى في العالم. لكنها فشلت في توسيع نفسها إلى أوروبا، بعد أن أعيدت إلى بوابات فيينا في عام 1529. لم تمنع الإمبراطورية نفسها من التأثيرات الخارجية مع غير المسلمين. لكنها سنت قوانين الشريعة الإسلامية الدينية كقانون تشريعي لجميع المسلمين وأصبح نظام التعليم الإسلامي أضيق وأكثر عقائدية.

بقيت مجتمعاً ثابتاً مثل الإمبراطورية الرومانية من قبل، اكتشفت الإمبراطورية العثمانية أن هناك حدوداً طبيعية للفوائد التي يمكن الحصول عليها فقط من تنظيم نفس الأساليب بطريقة أفضل .أولاً ، بدأ الافتقار إلى الابتكار يحد من التوسع، ثم ضعف النظام جراء الضغوط الخارجية . بعد أن فشلت في الاستيلاء على فيينا في المحاولة الثانية، في 1683. إن ضعف الانضباط العسكري، والقتال على عائدات الضرائب من الإمبراطورية ولدت الفساد والاقتتال الداخلي ، كما تميل عادة إلى القيام به. أول المتمردون ونجحوا أحيانًا في إقامة أنظمة انفصالية على أطراف الإمبراطورية.

أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الإمبراطوريات الإسلامية لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الاقتصادية والعسكرية الأوربية. البعثة المصرية النابولية في نهاية القرن الثامن عشر والتي هزم فيها القوات العثمانية ، بتتبع متزايد من البريطانيين خلال القرن التاسع عشر ، وبحلول نهاية المطاف استولى البريطانيون على البلاد. وبالمثل فقد أضعف المتمردون من الثورات من الهندوس، والوجود التجاري البريطاني المتزايد في شبه القارة الهندية في القرن الثامن عشر.

تفاعلت الدول الإسلامية بنفس الطريقة التي تفاعلت بها مع الغزوات المغولية – محتفظة بدولة مركزية قوية تحمي بها نفسها ضد الهيمنة الاقتصادية والسياسية الخارجية. استمر الكثيرون في الرد بطريقة مماثلة منذ ذلك الحين. في العصر الحديث ، ظهر هذا الأمر على أنه اشتباه في رأس المال الأجنبي . عززت الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة في يد سلطة مركزية ، يد الدولة وأولئك الذين يسيطرون عليها.

في هذا السياق ، وفر الإسلام في بعض الأحيان غطاءً مفيدًا للحكومات الراغبة في الحفاظ على سيطرتها على اقتصاداتها وشعوبها .إنه يلف القومية الاقتصادية المألوفة للعديد من الدول النامية في عباءة الدين .في كثير من الأحيان ، كما هو الحال في إيران المعاصرة، أصبحت بيروقراطية الدولة نفسها، بملكيتها ومسيطرتها على الصناعة ، مجموعة مصالح تصارع ضد ظهور مصادر بديلة للثروة والسلطة ، مثل القطاع الخاص القوي.

لكن هذا الدور ليس حتمياً من حيث طبيعة الإسلام. من المثير للاهتمام ، أن يكون ذات الدفاع دليلاً هو واضح أيضاً بين تلك الدول ذات السكان المسلمين التي نأت بنفسها عن هويتهما الإسلامية .كما تبنى المؤرخون العلمانيون في تركيا ومصر في القرن العشرين ، مصطفى كمال أتاتورك وجمال عبد الناصر ، تحديًا اقتصاديًا متحديًا كجزء من إيديولوجيتهم السياسية المحددة .كما أن سيطرة الحكومة الإيرانية الحالية على اقتصادها ليست فريدة من نوعها في الأنظمة الدينية الإسلامية: فهناك سيطرة خانقة مماثلة في الجمهوريات العربية العلمانية مثل سوريا والعراق (قبل الحرب).

وفي بلدان متشابهة إلى حد ما ، نادرا ما يبدو أن هيمنة الإسلام (وليس دينًا آخر) تتنبأ بأن بعض الحكومات تعمل وأخرى لا تفعل ذلك .ماليزيا ، على سبيل المثال كونها تتمتع بهوية إسلامية قوية إلا أنها من أنجح دول شرق آسيا ، وإتجهت إلى التصنيع واستخدمت الدولة لتشجيع المشاريع الخاصة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر .في الواقع ، كانت أكثر نجاحًا من الفلبين المسيحية مثلاً أو تايلاند البوذية.

لذا فإن تأثير العقيدة على التنمية الاقتصادية قد يدين بدورها السياسي أكثر من اللاهوتي. بدلاً من أن تصبح قيمها جزءا لا يتجزأ من سيكولوجية أتباعها ، يؤثر الدين على النمو بشكل رئيسي من خلال استغلاله من قبل مؤسسات السلطة .ينبغي لهذا أن يفسر السبب في ضعف أداء إسبانيا والبرتغال في العقود القليلة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية .لم يكن أنهم كانوا كاثوليكيين .كان ذلك حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين يحكمهم الديكتاتوريون الذين ساعدوا في إبقائهم فقراء ومتخلفين نسبياً ، والذين تحالفوا بشكل وثيق مع الكنيسة الكاثوليكية لتعزيز سلطاتهم الخاصة.

للحصول على توضيح ممتاز لكيفية حدوث ذلك ، يمكننا أن ننتقل إلى ماكس ويبر ، أعماله الاقل شهرةً، من جانبي أري ،انها أكثر إثارة وإقناعا من فيلمه البروتستانتي الأخلاقي .كما قارن ويبر بين المجتمعات الهندية والصينية والإسلامية ، الأمر الذي جعلها تسير على طريق التنمية الاقتصادية ، ثم علي ما يبدو انها توقفت.

اعتمدت كتابات ويبر هنا بشكل أقل على علم نفس الهواة وقوة الأفكار الداخلية وبصفة أكثر على تشغيل المصالح المادية .لقد منح دورًا مهمًا لـ "الناقلين" وهي —المجموعات ذات خصوصية في المجتمع يمكنهم العثور على صلة بين بعض العقائد الدينية الهامة ومصالحهم الخاصة .في الصين ، قال ويبر ، إن هذه العقائد كانت تروج من قبل البيروقراطيين . أما في الهند فقد كانوا ينتقلون بواسطة العلماء والكهنة من الطبقة البراهمة العالية .ولم يكن لأي من المجموعتين مصلحة في التغيير الاقتصادي المدمر الذي ربما يكون قد طعن في

وضعهم في المجتمع .كما وببساطة لا يعد هذا شيئاً سيئاً بوصفها قوة دافعة يتطلب الأمر مجرد الرغبة البشرية في الثروة والسلطة بدلاً من كونها نفسية مضاربة للخراب والإنجاز الشخصي.

كما هو الحال في الإسلام ، هناك الإغراء بالقراءة عند الهندوسية، الديانة السائدة للهند ، وخلصت إلى أنها أعادت الهند إلى الوراء. وكما سنرى بمزيد من التفصيل في فصل لاحق، فإن النظام الطبقي قد حد بالفعل من تقدم الهند ، وما زال يشوه التنمية الاقتصادية للبلاد حتى يومنا هذا. لكن من الصعب النظر إلى النظام ، أو القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الذي أعقبه باعتبارها نتيجة طبيعية لمعتقدات الهندوسية. بدلاً من ذلك ، تبدو هذه القيود وكأنها نتيجة لمصالح ذاتية اقتصادية باستخدام تبرير ديني مغرض.

الأدلة على اللاهوت الهندوسي الحتمية الحث والركود الاقتصادي ضعيفة. لسبب واحد ، المذهب نفسه غامض. على عكس معتقدات الكتاب الواحد التوحيدية للإسلام واليهودية والمسيحية ، فإن الهندوسية هي تراكم للقصص والترانيم والعبادات. لديها العديد من الفلسفات، الآلهة (أو تمثيلات متعددة للإله الواحد) ، والطوائف ، وليس لها سلطة مركزية على العقيدة والعبادة. لا يوجد الفاتيكان الهندوس أو السينودس. هناك القليل من جوهر الهندوس غير القابل للاختزال.

إن حجة الاعتقاد الهندوسي التي تبدو أكثر نزاعًا للرأسمالية تقول إن الأرواح البشرية ، مع أنها جزء من واقع لا نهائي ، يجب أن تمر عبر دورة الولادة والموت والولادة لتتجاوز مفهومها عن نفسها كأفراد وتصبح جزءًا من الحقيقة الأكبر . هذا ، من المفترض ، يحث على القدرية واللامبالاة في المؤمنين. ولكن في النصوص المقدسة نفسها ، يمكن أن يكون العمل الشاق – وفي بعض الأجزاء التي تكتسب الثروة بالفعل – وسيلة لتحقيق الخلاص. في كتاب ماهابهاراتا ، أحد أكثر نصوص الهندوسية تبجيلاً ، يبدو أن البيان لا لبس فيه ، "الثروة تعطي قوة وثقة وقوة ثابتة. الفقر هو لعنة أسوأ من الموت. الفضيلة بدون الثروة لا تُعد نتاجاً".

العلاقة بين الهندوسية والنظام الطبقي هي أيضا أقل وضوحا مما قد تبدو لأول وهلة .التمييز بين أربعة أنواع مختلفة ، أو فئات من المجتمع – كهنة البراهميين والأكاديميون المحارب كشاتريا .التاجر والحرفيين فيشيا . والعامل اليدوي "سدرة" ظهرت في النصوص الهندوسية التقليدية .لكن بعض النصوص القديمة تظهر بوضوح أن الحركة بين الطبقات ممكنة .هذه الحركة في المجتمع مهدت الطريق لمقتضيات النضال من أجل الهيمنة الاقتصادية بين المجموعات المختلفة في المجتمع الهندي .بعبارة أخرى ، استخدم تبرير ديني لدعم ميزة مادية لمجموعة واحدة من الناس على مجموعة أخرى .وهكذا تم تشديد التعريفات الفضفاضة الأصلية للطبقات إلى

مجموعة من المجموعات المحددة التي غالباً ما ترتكز بشكل صارم على المهنة ، والتي لم يتمكن الأعضاء من الهروب منها.

وهذا يؤكد الحوجة لتوفير قوة عمل زراعية أكثر مما كان عليه لتوضيح وصفة اللاهوتية .إحدى النظريات المتعلقة بالتنمية الزراعية ، التي تستخدم أساساً لشرح العبودية في المجتمعات الزراعية التي تعاني من ندرة البشر والأراضي الوفيرة ، لا يمكن أن تتعايش هذه الأشياء الثلاثة: العمل الحر ، الملكية الحرة للأرض ، والطبقة العليا غير العاملة .عندما بتواجد الناس على مساحة كبيرة من الأرض ، تكون هناك حاجة إلى طريقة ما لربط العمال بالأرض إذا أراد ملاك الأراضي أن يعيشوا خارج عملهم .ففي أمريكا الشمالية الغنية بالأرض ، على سبيل المثال ، يمكن ببساطة أن يتجول العمال المجانيون يبدأوا مزارعهم الخاصة بدلاً من العمل من أجل دخل معيشي في مزارع الغير إن قدرة أصحاب المزارع على الجلوس على شرفاتهم ، وشرب عصير النعناع والعيش من عمل الآخرين ، كان من الممكن تخفيضه بشكل حاد لو لم يكن ذلك من أجل العبودية.

وقد استخدمت وسائل مختلفة لربط العمال بالأرض .أقل منها جذرية من العبودية غير المقيدة والحدود على الهجرة .لكنهم في كثير من الأحيان كانوا بحاجة إلى دولة بيروقراطية فعالة لإنفاذها .في هذا البلد الهندي الشاسع، مع سكان متناثرون ومتغيرون ومجموعة متنوعة من الحكام الأمريكان المحليين ، كانت هذه الولاية مفقودة .كان نظام الطبقات الوراثية وسيلة أكثر فعالية لمنع العمال من الخروج من الحالة التي ولدوا فيها . (ومن الجدير بالذكر أن الأديان التي لديها اعتراضات على النظام الطبقي ، والبانية والبوذية ، كانت قوية في سفوح جبال الهيمالايا ، حيث ساد شكل مختلف من الزراعة أقل كثافة للعمالة) .

أولئك الذين لديهم اهتمام خاص بنشر النظام – الطبقة العليا من البراهمة – كانوا بحاجة إلى الكثير من الأمراء الهنود كعلماء وبيروقراطيين ، بسبب مستوياتهم العالية من معرفة القراءة والكتابة. ما هو الموقف الأفضل لنشر عقيدة ترسخت ولعبت دوراً رائداً في المجتمع؟ وكتب ويبر يقول "شرع الدين كان حاسماً دائماً للتحالف بين الطبقات المسيطرة سياسياً واجتماعياً والكهنوت." في مقابل دور مهيمن يدير إدارة الأمير ، كرس الكهنة موقعه في قمة المجتمع وفقاً لما أعلنوه كمبادئ الهندوسية.

وبمرور الوقت ، مثلما ساهمت الشراكة الإسلامية ونظام الوراثة في تقوية ومنع الاقتصادات من التكيف مع الظروف الجديدة ، كذلك فعل تحجر الطبقات الاجتماعية في الهند. من الصعب على العمال العثور على

طرق جديدة للتخصص في مجال واحد عندما تكون فئات العمال مرتبطة بشكل لا يمكن إصلاحه بمهنة محددة. ويتضاعف ذلك عند استخدام تلك التصنيفات في منع التعليم المختار للدروس وطرق أخرى لتحسين حالتها.

وكما سنرى في فصل لاحق ، وبمجرد أن تصبح المجتمعات مرتبة بنمط معين ، يمكن أن تصبح عالقة بهذه الطريقة. بمجرد أن يتم تأسيس نظام الطبقات . كان ذلك يتطلب قدراً هائلاً من الشجاعة والطاقة السياسية للخروج منه. من أجل إنشاء مجتمع جديد دون جدوى ، كان على زعيم الطبقة الدنيا أن يقنع نظرائه من الطبقات العليا الذين لديهم المهارات التكميلية الضرورية (مثل مستوى عال من معرفة القراءة والكتابة) أيضاً لكسر الكود.

يناسب هذا الحقائق في الهند أفضل من فكرة أن الهندوسية نفسها سيئة للنمو. بقدر ما يمكننا أن نقول ، فإن الاقتصاد الهندي نما بشكل جيد جداً في وقت مبكر جداً ، ومن ثم ترفق. وارتفع دخل الفرد نسبياً في العصور القديمة، ثم ظلت الهند في نفس المستوى تقريباً من 300 قبل الميلاد وصولاً إلى القرن العشرين . يبدو أن النظام الاقتصادي والاجتماعي حقق ما يكفي من الازدهار لتفادي هذا النوع من الكوارث التي وقعت في مجتمعات أخرى ، بينما لم يحقق نمو في الإنتاجية.

حتى مع التغيرات الكبيرة في الحكم السياسي ، عندما سُحبت سلالة المغول (الإسلامية) من وسط آسيا في القرن السادس عشر واستولت في نهاية المطاف على معظم شبه القارة الهندية ، ترك النظام الأساسي للاقتصاد والطائفة في مكانه. وكما سنرى ، فإن البريطانيين حيثما وجدوا طبقةً مفيدةً لا يتوانون عن استغلالها و تقسيمها وحكمها ارتفع عدد سكان شبه القارة الهندية من حوإلى 100 مليون في 300 قبل الميلاد ، إلى 125 مليون في 1600 إلى 300 مليون بحلول عام 1911 ، ونما الاقتصاد جنبا إلى جنب معها ، ولكن دخل الفرد ربما كان 10 في المائة فقط أو أعلى في 1947 مما عليه. كان قبل قرنين من الزمان.

في وجود حافز اقتصادي قوي كان الهنود الفقراء محاصرين في الفقر ، ولكن من الصعب القول بأنه كان اختيارهم. فإن أي اعتراضات يثيرها الدين أو الثقافة غالباً ما يتم رفضها بشدة. في ستينيات القرن الماضي ، كانت هناك سلسلة من الاختراقات الزراعية العلمية التي تمولها المؤسسات الغربية ، والتي يطلق عليها "الثورة الخضراء". طور الباحثون سلالات جديدة من القمح والأرز والمحاصيل الأخرى مع غلات أعلى بكثير من الأصناف التقليدية. تم تبنيها بسرعة من قبل المزارعين في الهند ، كما هو الحال في الكثير من دول العالم النامي. لم تكن هناك سوى علامات قليلة على قيام المزارعين بالاستلقاء حول حقولهم ، والتأمل في أسرار دورة الولادة الجديدة عندما يمكن أن يثروا أنفسهم من خلال الاستجابة الفورية والخطيرة لإشارة سوق قوية.

في الواقع ، عندما خرج الاقتصاد الهندي بشكل عام من النمط الضعيف للنمو المنخفض في التسعينات ، كان مصحوبًا بالارتفاع السياسي للأصولية الهندوسية. تزعم حزب بهاراتيا جاناتا المتشدد في الحكم في الهند عام 1998. وإذا كان هناك أي شيء ، كان أفضل في تحقيق التحرر الاقتصادي أكثر من الحكومة التي قادها العلمانيون والتي نجحت في ذلك. إن النظام الطبقي في الهند والبيروقراطية الخانقة أمران سيئان للنمو ، وعلى وجه الخصوص ، سيئان للحد من الفقر على نطاق واسع. لكن ربط هذا الأمر بالهندوسية هو حادث تاريخي وتلاعب سياسي ، وليس السبب والنتيجة اللاهوتية المباشرة.

نفذت عملية مماثلة في الصين. نشأت الحضارة الزراعية المستقرة في الصين قبل الهند ، قبل عدة آلاف من السنين حتى قبل ولادة المسيح. في الوقت الذي اندمجت فيه المجتمعات الزراعية حول النيل ووديان نهر دجلة والفرات ، بدأت الحضارة الصينية في وادي النهر الأصفر بزراعة الدخن ، ثم الأرز بعد ذلك.

دخلت الصين الألفية الثانية ، ليس فقط قبل أوروبا في الثروة والمعرفة، ولكن في وضع يمكنها من الاستمرار في الهيمنة ، وربما في وضع أكثر فائدة من الهند أو الحضارات الإسلامية. ومثل أوروبا ، كانت الصين تتمتع بمناخ معتدل ، وكانت خالية نسبياً من الأمراض ، وكان هطول أمطار بها جيداً وأنهار كبيرة. كان لديها حيوانات يمكن تدجينها ، تاريخ طويل من التنظيم السياسي ، ونظام تعليمي راسخ.

بحلول القرن الثاني عشر أو الثالث عشر ، كانت الصين متقدمة تكنولوجياً بكثير على أوروبا. وقد طورت آلة غزل تعمل بالماء ، ووضعت كيفية استخدام فحم الكوك بدلا من الفحم العادي لصهر الحديد. وتشير إحدى التقديرات إلى أنه بحلول أواخر القرن الحادي عشر ، كانت الصين تنتج 125 ألف طن من الحديد الخام سنويًا حتى بريطانيا لم تطابق هذا الناتج من قائمة الابتكارات التكنولوجية الصينية حتى القرن الثامن عشر.

تمتد قائمة الاختراقات التكنولوجية الصينية هو طويلاً وأسطورياً ، من الثوري إلى الدنيوي: البارود و الطباعة والبوصلة و عربة اليد و الرِّكاب. كان التقدم في مجال واحد محفز لتلك الموجودة في منطقة أخرى. وبعد تطوير تقنيات زراعة الأرز المروية ، التي تعد أكثر إنتاجية بكثير من زراعة الأرز " الجافة " التي تغذيها الأمطار ، وقد نشرها الصينيون في جميع أنحاء البلاد عبر الأدلة الإرشادية المطبوعة بالطباعة الحجرية الخشبية.

ثم قررت الصين أن هذا يكفي. في واحدة من أكثر الأجزاء الملحوظة للضرر الذاتي – أو على الأقل ضبط النفس الواعي – في التاريخ الاقتصادي ، تعمدت الصين التخلي عن التداول مع بقية العالم وتحولت إلى مواطنيها. ابتداءً من القرن الرابع عشر ، كانت سلالة مينغ الحاكمة ، التي حكمت الصين آنذاك ، تقيد التجارة

الخارجية ، بل كل الاتصالات الخارجية. تم حل البحرية ، وتم إلغاء نقل الحبوب عن طريق البحر في عام 1415. توقفت بعض الخطوط من التقدم التكنولوجي ببساطة: الآلة المستخدمة في غزل القنب ، على سبيل المثال ، لم تتكيف قط مع القطن. وبينما واصل السكان التوسع ، وبالتإلى النمو الاقتصادي ، وهكذا تنازلت الصين لأوروبا عن الريادة في كل من الاكتشافات العلمية والاستكشافات الجغرافية.

لسوء الديانة البوذية حتى في الصين ، تفسير "بوذا جعلني أفعلها" يبدو ضعيفًا جدًا. على عكس الإسلام أو المسيحية ، لم يكن لدى البوذية سلطة دينية تمارس سيطرة كبيرة على الدولة. وعلى أي حال ، فإن العقيدة الدينية المعتدلة والتأملية للبوذية تميل في الغالب إلى أن تكون مرتبطة بموقف أكثر عقلانية تجاه الأديان الأخرى ، وكذلك تجاه تدخل الدين في المجال الاقتصادي.

مقولة "الكونفوشيوسية هي الجاني" قد يغربنا بعض الشيء ، لأسباب ليس أقلها أن البوذية لم يتم إدخالها رسمياً في الصين حتى إعلان الألفية الأولى ، حيث تم تصنيعها في شكل مميز يُعرف باسم بوذية تشان(وتسمى أيضًا زين). تأثير كونفوشيوس ، الفيلسوف الصيني في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد . ، كان قوياً.

إن كتابات كونفوشيوس تحتوي بالفعل على أتباع الاستقرار والحفاظ على العلاقات القائمة في التسلسل الهرمي داخل المجتمع. قد يجادل أولئك الذين لديهم ضغينة ضده بأن وجهات نظره كانت ضارة بالدمار الخالي من حرية الحركة الاجتماعية للاقتصاديات الرأسمالية. ومع ذلك ، فإن التجربة الحديثة للاقتصادات ذات التراث الكونفوشيوسي القوي ، بدءا من اليابان وتايوان والتي انضمت إليها الآن الصين وفيتنام ، تشير إلى أنه لا يوجد في هذا التراث ما يتعارض مع النمو الاقتصادي السريع.

ومع ذلك ، أثبتت بعض جوانب الفكر الكونفوشيوسي أنه مفيد لمجموعة واحدة في المجتمع لترسيخ سلطتها ضد جماعة أخرى. في دولة الصين ، كانت تلك المجموعة بيروقراطية. من الشائع أن نقول إن المجتمع الصيني مليء بالبيروقراطيين ، وهو الشيء الذي لم يشيع في البلاد من قبل شيوعية الولايات في القرن العشرين تتناقص. التي كانت السبب وراء انتشار الثقافة الإدارية. المفهوم الحديث للكون الصيني هو في حد ذاته إبداع بيروقراطي جوهري.

إن الصينيين الهان ، الذين يشكلون أكثر من 90 في المائة من سكان الصين الحديثة ، هم أولئك الشذوذ الغريب – وهو عرق غير متجانس عرقيا. تم إنشاء هويتهم، أو فرض، خلال عهد أسرة هان (206 قبل الميلاد . ل إعلان 220)، وفترة عندما اصبحت الصين رسميا دولة الكونفوشيوسية. على الرغم من وجود صيغ منطوقة

مختلفة من اللغة الصينية ، إلا أن الأحرف الصينية المستخدمة ظلت هي نفسها. تمكن البيروقراطيون من تدوين أسماء الناس من استيعاب مجموعة متنوعة من الأعراق والقبائل إلى الجنسية التي اعتبرت نفسها كشعب واحد.

لقد تم بالفعل تحديد دور بيروقراطي الدولة في تسجيل وتنظيم الاقتصاد في عهد أسرة هان. تشير الأدلة المرجعية للبيروقراطي ذي المستوى المنخفض لأسرة تشين ، التي سبقت الهان ، إلى أن النظام احتفظ بسجلات ميدانية تلو الأخرى للمحاصيل التي تنمو في جميع أنحاء الإمبراطورية ، والتفاصيل المكتوبة بعناية على أشرطة صغيرة من الخيزران تم تجميعها وتخزينها. بل إن البعض يشير إلى أن الحكمة المتراكمة وممارسة البيروقراطيين في الصين تلعب الدور الذي يؤديه الدين في البلدان الأخرى. حتى لو كان هذا بعيداً جداً ، فإن التأثير الذي تم تسليمه إلى البيروقراطية عن طريق تجسيد سلطتهم في طبيعة الهوية الوطنية أعطاهم قدراً كبيراً من السلطة.

في البداية ، قد تكون المهارة الإدارية جيدة للتنمية الاقتصادية في الصين. وكما رأينا مع انتشار زراعة الأرز ، قام الموظفون الحكوميون بجمع المعلومات المفيدة وتخزينها ونشرها. تم اختيار البيروقراطيين إلى حد كبير على أساس الكفاءة وليس التأثير الأسري. تم تصميم نظام امتحانات الخدمة المدنية الشهير والمرهق في الصين ، وهو نظام بدأ في القرن السابع ، لضمان أن الدولة كانت تدار بأفضل المواهب المتاحة.

لكن هذه الطبقة من البيروقراطيين (المندرين) لم تكن على وشك أن توجه تهديدات لأهدافها الخاصة ، وأن النظام الموحد للامتحانات خلق دافعا قويا نحو توافق الآراء على الهدف والفلسفة والاهتمام داخل الدولة. كان البيروقراطيون في كثير من الأحيان أعداء للتجار ورجال الأعمال ، لأن لديهم القدرة على خلق أسس متنافسة من السلطة والثروة. في حالة الصين ، خاف المندرين واحتقروا الجنود واحتقرهم الجنود على حد سواء وبذلوا قصارى جهدهم للسيطرة على كل منهما. وجد المندرين أنه من الأسهل الابتعاد عن هذا الأمر أكثر من غيره. لقد سمح حجم الصين والعزلة الجغرافية النسبية لها بالاكتفاء الذاتي بطريقة لم تكن فيها الأنظمة الأوروبية.

كانت علاقة الدولة بخلق الثروة ذات طبيعة وحشية. كان قرار الصين بتقليص التجارة عملاً متعمداً اتخذته دولة قوية مركزية نسبياً. لقد جاء من أولئك الذين تعرضوا للتهديد بسبب الاضطراب الذي قد يجلبه النمو والتجارة. وربما ساعدتهم مفاهيم الكونفوشيوسية في إضفاء الشرعية على نهجهم، لكنهم كانوا يتصرفون بمصالحهم الذاتية (الوحشية إلى حد ما).

وغالباً ما كان من مصلحة أولئك الذين يديرون دولة ما أن تحد من النمو الاقتصادي من أجل تقليل التهديدات التي يتعرضون لها. غالباً الدين ما يكون واحداً من الأدوات التي يستخدمونها. لكن نفس هذه الأديان يمكنها أن

تلعب دوراً متناقضاً تماماً: أي جمع مجموعة من الأقليات وتحويلها إلى مجتمع أعمال مزدهر. إن نجاح المجتمعات الدينية للأقليات يقدم لنا اختبارًا مثيرًا للاهتمام حول ما إذا كان الدين نفسه هو الذي يضر بالنمو الاقتصادي أو إساءة استخدامه من قبل الدولة أو مجموعة المصالح المسيطرة. في كثير من الأحيان ، يمكنك أن تأخذ مجتمعًا دينيًا أو عرقيًا من بلد تستخدم فيه الدولة أو النخبة الدين لقمع ريادة الأعمال ، وزرع هذا المجتمع في مجتمع مختلف ، ومشاهدة الطبيعة المزعومة المضادّة له .

تعتبر الأقلية الدينية كمجتمع أعمال مزدهر ظاهرة تمت ملاحظتها مرارًا عبر التاريخ. اليهود والفرنسية هوغوينت البروتستانت في أوروبا في العصور الوسطى، والهنود في مرحلة ما بعد الاستعمار شرق أفريقيا، و البارسي في الهند نفسها، اللبنانيين في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والصينية في جنوب شرق آسيا: أثبتت جميع أن تكون أكثر نجاحا اقتصاديا بكثير من ثقافة الغالبية أو الدين التي تعمل فيها. واحد من أغنى الرجال في العالم اليوم ، ربما يتفوق على بيل غيتس من مايكروسوفت ، كارلوس سليم ، رجل أعمال مكسيكي من أصل لبناني يعمل في مجال الاتصالات وهو أغنى شخص في حسب قائمة أغنياء العالم التي اصدرتها مجلة فوربس الأمريكية حيث بلغت ثروته 73 مليار دولار امريكي لعام 2013.

نجاحهم صمد رغم الضغائن والحسد. غالباً ما يكون مصير مثل هذه المجموعات الاستهداف من قبل السياسيين عديمي الضمير. يدعو الغوغائيون إلى أنّ الأقلية تسرق و يثيروا الشغب في البلاد وتنال تأييد و استحسان بقية الشعب . آسيويو شرق أفريقيا كانوا كبش الفداء وطردوا من قبل مجرمين مثل عيدي أمين ، الدكتاتور الأوغندي القاتل. وبالمثل ، هناك استياء هائل من أسر رجال الأعمال الصينيين في جنوب شرق آسيا. عادة ما يكون متخفياً تحت سطح الأرض ، ظهر التحامل في الهجمات على الحياة والممتلكات خلال الأزمة المالية الآسيوية

1997–1998. ادي البروز اليهودي في الأعمال التجارية والمالية والذي كان الاكثر قوة و فعإلية في معاداة السامية طوال تاريخهم الطويل من الاضطهاد في أوروبا.

يبدو أن نجاح هذه المجتمعات يدين إلى العمل الجماعي أكثر من تأثير طبيعة المعتقدات الدينية الخاصة. وتميل الجماعات الثقافية والدينية (والعائلية) المتشابكة إلى الهيمنة على التجارة في البلدان الفقيرة لأنها تملك يقين لا يتزعزع وسائل إنفاذ العقود التي قد ينقصها الاقتصاد الأوسع. وفي الحالات التي لا يعمل فيها القانون التجاري بشكل جيد وتكون المحاكم بطيئة للغاية أو فاسدة للغاية لإنفاذ العقود ، يمكن أن تكون أشكال العقوبات غير

الرسمية أكثر فائدة. يشكل خطر الاستبعاد حلقة سحرية لرجال الاعمال و التجار. من الواضح أنه من الأسهل عقد مثل هذه المجموعة معاً إذا كان جميع الأعضاء يتشاركون في رابطة قرابة أو دين مشترك. تعطي الهوية الجماعية أيضًا إشارة إلى الغرباء مفادها أن عضوًا في الدائرة مدعومًا بعقوبة جماعية لجميع أعضائه. عبر أحد التجار وعبّرهم جميعًا. إذا عبرك أحد التجار، يمكنك أن تكون واثقًا من أن التجار الآخرين سيتولون المساءلة.

في الواقع ، قد يفسر عمل علم الاجتماع الجماعي بعض النجاح التقليدي لمجتمعات الأعمال اليهودية في العالمين الإسلامي والمسيحي. ربما لم يكونوا يهودًا لأنهم أقليات. علاوة على ذلك ، تحولوا في العديد من البلدان المسيحية إلى الأعمال المصرفية والأعمال التجارية لأنهم استبعدوا بشكل منهجي من مهن ، مثل القانون والطب.

يمكن لجميع أنواع الديانات والثقافات توفير التماسك الجماعي – حتى تلك التي تعتبر عموماً مصدراً للفشل في أوطانهم . ليس هناك الكثير من الإشارات على القدرية الكونفوشيوسية المزعومة في الصين التي تقوض النمو الاقتصادي بين التجار الصينيين الأثرياء في ماليزيا أو سنغافورة ، ولا وجود للركود الهندوسي القاتل الذي يعيق الهنود الناجحين في نيروبي أو كمبالا.

في الواقع ، هناك أيضاً الأوساط التجارية الإسلامية الناجحة. إذا كنت ترغب في الحصول على أفضل سعر صرف لعملة أجنبية في نيجيريا الحديثة في المناطق المسيحية أساسا في جنوب البلاد ، فيجب أن تتوقف في مسجد على جانب الطريق. واحد من العديد من *مكاتب التغيير* الفردية سيخرج من الحشد. تؤخذ الدولارات المعروضة والمطلوبة ثم يختفي عميله ، يعرض عملاؤه درجة عالية من الثقة في بلد معروف على نحو أفضل بالفساد المستشري أكثر من المؤسسات التجارية الصادقة. سيتم مكافأة ثقتكم عندما يظهر الوكيل بعد بضع دقائق من خلال مجموعة من نايرا. إن ثقافة تنظيم المشاريع متأصلة بعمق في مثل هذه الشركات المشغلة: فالشريط المطاطي الذي يربط بين حفنة من العملات يندرج تحته بشكل عام بطاقة أعمال تُعلن عن مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الأخرى. واحدة أعطيت لي من قبل أحد الصرافين في كالآبار ، في جنوب شرق نيجيريا ، وقراءة "مكتب التغيير" تحت اسمه ، ثم ، تحت ذلك ، في نوع أصغر بشكل هامشي ، "البازلاء ، والفاصوليا والقبعات."

ولا يعتبر المغيرون مثالاً معزولاً لأقليات الأعمال الإسلامية. قدمت الأقلية العرقية الهاوسا بعض من أكثر التجار نجاحاً في نيجيريا ، قبل الاستقلال وبعد الاستقلال عن الإمبراطورية البريطانية . جلبوا بذور الكولا نمت

في مناطق الغابات في جنوب نيجيريا لبيعها في مناطق السافانا في الشمال ، وأرسلت الماشية الأعشاب في الاتجاه الآخر. منذ أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كان التجار الهوسا هم الرائدين في استخدام البواخر لإقامة طريق تجاري بحري إلى غانا.

لو كان ماكس ويبر عائشاً بين الهوسا ، لكان استنتج أن المسلمين مفيدين للنمو واستند في نظرياته النفسية المعقدة على مبادئ الإسلام. لو كان قد زار شرق أفريقيا في وقت لاحق من القرن العشرين ، فربما كان يجوب " *ماهابهاراتا* " لمعرفة أسرار النجاح التجاري. لو كان يتجول في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا المعاصرة ، فربما كان يروج لأعمال كونفوشيوس كنص إدارة الأعمال الأول في العالم.

في الواقع ، سلم ويبر نفسه أنه بينما ساعدت الأخلاق البروتستانتية في دفع الرأسمالية الحديثة ، فإن الرأسمالية لديها الآن زخم خاص بها ويمكن تبنيها من قبل أي مجتمع. وختم قائلا: "الرأسمالية المنتصرة ، على أي حال ، منذ أن استقرت على أساس ميكانيكي ، لم تعد بحاجة إلى الزهد باعتباره ركيزة داعمة".

من السهل للغاية استنتاج السببية من نظرة غير متوقعة إلى الاقتصادات والديانات السائدة. الواقع أكثر تعقيدا بكثير، ولحسن الحظ، أكثر تفاؤلاً. يمكن للمجتمعات الإسلامية أن تختار النجاح، مثلما تستطيع المجتمعات المسيحية أو اليهودية ، دون التضحية بمعتقداتها. الدين لا يحدد المصير الاقتصادي. يمكن للبلدان الإسلامية أن تصبح غنية. في الواقع ، البعض يفعل.

الفصل السادس

السياسات التنموية

لِمَ يستورد الهليون من بيرو؟

إذا كنت أوروبياً ، أو علي الأقل أمريكياً ، ألقِ نظرة على أقرب مركز تسوق في المرة القادمة التي تذهب فيها للتسوق. إن كنت تعيش في منطقة حيث يوجد طلب متزايد على الهليون الأخضر الطازج ، فمن المحتمل – خارج موسم النمو القصير في أوروبا وأطول قليلاً في الولايات المتحدة – أن الهليون المعروض يأتي من دولة بيرو.

الاعتقاد السائد بأن الفواكه والخضراوات والزهور تأتي بشكل منتظم من البلدان الاستوائية إلى البلدان ذات المناخ المعتدل قد يصدمك بشكل غريب ،خاصة في أوروبا ، حيث ظهرت صناعة فعالة من حيث التكلفة بشكل تلقائي من أجل نقل الخضروات الخضراء القابلة للتلف على بعد آلاف الأميال حول العالم من الساحل الغربي البعيد لأمريكا اللاتينية. قد يثير دهشتك.

قد يبدو تطور الاقتصاد العالمي وكأنه مسيرة تقدم لقوى السوق المجهولة، مما يضع كل جوانب عدم الكفاءة التي يجب أن تهدر قبل ذلك. في الحقيقة، كما رأينا في الفصل المتعلق بالمياه، فإن بعض الصناعات، وخاصة الزراعة ، فإنها تتشكل حسب السياسات كما هو الحال في الاقتصادات. وتعود أسباب رزقهم إلى حقيقة أن مجموعات صغيرة من المنتجين الذين سيتخلون عن كل شيء في سبيل حماية سبل معيشتهم يمكن أن يفوزوا في كثير من الأحيان بمصالح أكبر بكثير ممن يهتمون أقل بكثير.

قد يكون الدعم الأولي منطقياً من الناحية الاقتصادية في بعض الأحيان ، ولكن الحماية تستمر بشكل جيد بعد انتهاء المبرر الأساسي. في نهاية المطاف ، تخسر عصابات المنتجين في كثير من الأحيان. ولكن إذا نظرنا إلى تصاعد وهبوط عائدات منتجي المنسوجات والسكر والموز ، كما سنرى في هذا الفصل ، سنرى أن العملية يمكن أن تستغرق قروناً.

وحتى عندما يتم هزيمتهم ، فعادةً ما لا يعود ذلك إلى أن المجتمع ككل قد سئم من تكلفة تمجيدهم ولكن لأن مجموعة أخرى من المنتجين الأفضل تنظيماً جاءت لتضربهم في لعبة ممارسة الضغط.

إن الحتمية السياسية التي كانت في البداية تملأ الأسواق الأوروبية والأمريكية بمنتجات بيرو متمثلة في الهيلوين هي الرغبة في إنتشال الأطفال من عالم المخدرات، أو على الأقل أن ترى المحاولة بشكلي علني. حصلت بيرو ، إلى جانب بلدان الأنديز الأخرى ، على صفقة تجارية خاصة في عام 1991 لإعطاء المزارعين شيء آخر للقيام به غير زراعة الكوكا لصنع الكوكايين. في الولايات المتحدة ، داخل نفس الكتلة الأرضية مثل صناعة الكوكايين في الأنديز استفادت صناعة الهليون البيروفية ليس فقط من التعريفات الجمركية المنخفضة (ضرائب الاستيراد) إلى الولايات المتحدة فحسب، بل وأيضاً من عشرات الملايين من الدولارات سنوياً في شكل مساعدة مالية من الحكومة الأمريكية. . الهليون هو خضروات عالية القيمة مناسبة للشحن الجوي ، اغتنم مزارعو بيرو الفرصة لتصديرها إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث مكنتهم من دخول أسواقها وبالتالي جني المزيد من المكاسب.

هل يشكو مزارعو الهليون في كاليفورنيا ، وولاية واشنطن ، وميشيجان ، دون جدوي من أنه يتم طردهم من العمل من خلال تفضيل المنتجات الواردة من بيرو – التي يتم إنتاجها بشكل أساسي ، كما يقول المزارعون ، في المناطق الساحلية بعيداً عن مناطق زراعة الكوكا الجبلية. لا يوجد ما يكفي منهم ؛ يلازمهم سوء الحظ أن يأتون من الدول التي يفتقر مزارعوها لأسباب سوف نتطرق إليها، يخيب أملهم عندما يتعلق الأمر بنيل استحسان الكونغرس (مجلس النواب الأمريكي) ؛ ولا يريد أي سياسي أمريكي على الإطلاق الدخول في انتخابات مصدر تمويلها عائدات المخدرات. خلال تلك الفترة ، أصبحت صناعة الخضروات في بيرو ، عن طريق الإعانة الأولية من الامتيازات التجارية، أصبحت واحدة من أكبر صادرات البلاد ازدهاراً.

غالباً ما تحوم نتائج ممارسة الضغط في مكان ما بين الهزلي والسريالي، ليس الهليوين وحدها جميع الصفقات التجارية بين الولايات المتحدة وسنغافورة ، على سبيل المثال ، تتمحور حول العلكة. وكانت مدينة جنوب شرق آسيا قد حظرت المادة المبتذلة خشية أن تتسبب العلكة التي يلغى بها في الطريق في تشويه أي من أرصفتها العريقة. ولكن هدد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية إلبنو ، التي تعتبر ريجلي مقرها، بعقد الصفقة ما لم يتم إلغاء الحظر. كانت النتيجة تنازلات مؤلمة. يمكن الآن شراء بعض أنواع العلكة في سنغافورة ، على الرغم من أنها ظاهرية لأغراض طبية من الصيدليات فقط ، وتتطلب عادة وصفة طبية. لحماية مزارعي الألبان ،

لسنوات عديدة كان شراء المارجرين المنتشر في أستراليا وويسكونسن بطرق غير قانونية. (نشأت مجموعة مزدهرة من متاجر المارجرين في إلنوي خارج حدود ولاية ويسكونسن).

في هذه الأثناء ، على الأقل وفقاً لبعض الصحف الأكثر إثارة بالقارة ، قضت النساء الأوروبيات صيف عام 2005 في حالة توتر خشية الإضرار إلى الخروج دون ارتداء صدريات (الستيانات). فرضت المفوضية الأوروبية حظراً طارئاً على واردات الملابس الصينية لحماية صناعة الملابس النسائية في أوروبا من المنافسة الرخيصة ، مما أثار احتمال وجود رفوف فارغة في متاجر الملابس الداخلية في لندن وباريس وميلانو. استغلت الصحافة البارزة ، ولا سيما في المملكة المتحدة ، ما أسمته "حروب الصدريات [الستيانات]" ، رغم أن حمالات الصدر كانت في الواقع نسبة صغيرة من الملابس المهددة. (تنبأ أحد المسؤولين في المفوضية الأوروبية وصرح لي بينما كان الخلاف في ذروته: "لماذا تهتم الصحف البريطانية بالملابس الداخلية للنساء؟ لم أكن قادراً على تبريره." كان يتوجب إيجاد حل وسيط.

في الواقع ، يمكن لتشكيلة مصممة بالقدر الكافي أن تؤمن ، أو على الأقل تجادل ، بشيئين متعارضين في وقت واحد. قبل بضع سنوات، عبر مزارعو سمك السلور الأمريكيون الحدود عندما بدأ سمك السلور الفيتنامي الرخيص بالدخول إلى سوق الولايات المتحدة. بعد أن لاح في بادئ الأمر إلى أن سمك السلور المستورد قد يحتوي على آثار لعامل تجريد الشجر البرتقالي المضطرب (والذي كان خطأهم بالضبط؟) ، قام المزارعون بتوظيف محامين وجماعات الضغط التي أقنعت المشرعين بإجبار الفيتناميين على التوقف عن بيع سمك السلور ، بحجة أنها كانت من فصيلة مختلفة من سمك السلور الأمريكي ، على الرغم من نفس السلالة. أعاد الفيتناميون تصدير صادراتهم علي أنها باسا أو ترا (بمعنى ، سمك السلور الفيتنامي). كان المستهلكون الأمريكيون ينظرون علي نحو مدهش إلى سمك السلور الذي أعيدت تسميته حديثًا على أنه منتج فاخر مستورد ، واستمرت المبيعات في الازدهار.

غير مزارعو سمك السلور الأمريكيون استراتيجيتهم دون ردع. حيث نجح محاموهم في تأمين رسوم الاستيراد على سمك السلور الفيتنامي وبذلك قد "تم التخلص منهم" ، أو تم بيعهم بأسعار منخفضة بشكل غير عادل ، في سوق سمك السلور الأمريكي. للقيام بذلك بموجب قانون التجارة الأمريكي ، كانوا بحاجة إلى إثبات أن سمك السلور

الفيتنامي كان "منتجًا مفضلاً" لمزارعي سمك السلور الأمريكيين. وهو ما فعلوه ، بعد أن أنفقوا العديد من آلاف الدولارات كرسوم لإثبات أن سمك السلور الفيتنامي لم يكن ، في الواقع ، سمك السلور.

ليست جميعها مسلية جداً. حيث أصبحت مجموعات الضغط التجارية (لوبيات التجارة) ذات تأثير أكثر خطورة ، يتمثل في تهديد مستقبل الكوكب. ارتفع الإنتاج العالمي من الإيثانول والوقود الأحيائي في السنوات القليلة الماضية ، حيث يسعى العالم إلى إيجاد حلول لنقص النفط وانبعاثات الكربون الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري. لكن بعض الايثانول فقط ، مثل صنف قصب السكر المنتج في البرازيل، من المرجح أن يفعل الكثير. ينتج الإيثانول من الذرة ، كما في الولايات المتحدة ، غالى الثمن وغير كافئة. بل إنه قد ينبعث في الواقع من الكربون أكثر من استخراج البنزين وحرقه. يتم الحفاظ علي صناعة الإيثانول من الذرة الأمريكية في الأعمال التجارية من خلال الإعانات السخية والتعريفات العالية التي تبقيها أرخص وأكثر من ذلك.

استدامة صناعة الإيثانول من الذرة الشامية في أمريكا بتقديم الإعانات السخية وفرض التعريفات العالية في وجه واردات البرازيل والتي من شأنها منع الواردات الرخيصة وتشجيع المنتجات الصديقة للبيئة. حيث أن ولاية أيوا ، مركز هذه الصناعة ، تتحمل العبء الأكبر عندما يتعلق الأمر بوضع السياسات من خلال كونها أول من يختار المرشحين للرئاسة في الانتخابات التمهيدية لكل ولاية. إن التحول قبل برنامج دعم الإيثانول هو طقوس يشترك فيها جميع المرشحين الرئاسيين تقريبًا كثمن محاولة إطلاق حملتهم باعتبارها بداية ناجحة. (أحد الاستثناءات ، وفقا لسمعته ، كان جون ماكين.)

إن نموذج بيرو في بعض الأحيان هو مثال غير مألوف ، حيث أنه ينطوي على خسارة المزارعين من البلدان الغنية. عموماً ، الزراعة هي الأكثر حماية لجميع الصناعات. والقطن هو أحد أكثر الأمثلة تطرفًا. علي الأغلب يوجد أكثر من عشرة أو عشرين ألف من مزارعي القطن في الولايات المتحدة ، من أصل 300 مليون نسمة. لكن هذا القطاع ، يعتمد علي ما يحدث لأسعار القطن ، تحصل على 4 مليارات دولار سنوياً من المدفوعات الفيدرالية ، وقد نجح في مقاومة جميع محاولات الدول الأخرى لوضع حدود للدعم الذي تقدمه. في الواقع ، كانت حماية مزارعي القطن الأمريكيين أحد الأركان الأساسية لسياسة الولايات المتحدة التجارية لسنوات عديدة. تأثيرها غير المتناسب سيكون مثيراً للدهشة ، بحيث لم تكن مألوفة بشكل مؤلم من الحلقات المتكررة طوال التاريخ.

وكما تتنبأ نظرية أولسون ، فأنه في المجتمع الزراعي ، توجد جماعات الضغط المركزية ذات النفوذ. هذا العرض مفتوح في ما يسمى بجولة محادثات الدوحة التجارية ، والتي تم إطلاقها في عام 2001 في عاصمة دولة قطر الخليجية والتي تاثرت بشدة في السنوات التالية ، حيث أثبتت الزراعة وجود مشكلة كبيرة .

وقد تم حساب أن تأثير إصلاح الإعانات الزراعية في جولة محادثات الدوحة قد يتسبب في انخفاض متوسط دخل الأسرة من المزارعين اليابانيين بنسبة 1.4 في المائة فقط ، وفي الولايات المتحدة لا يمكن تمييزه إحصائياً عن الصفر. بالنسبة لمعظم الأسر الزراعية ، تعتبر الزراعة في الواقع ليست ذات أهمية – فهي تستمد معظم دخلها من أعمال أخرى. لكن تلك الخسائر سوف تتركز في المزارع الكبيرة التي تستقطب معظم الإعانات وفوائد الحماية التجارية ، والتي لديها المال والنفوذ لتنظيم سياسي. ومن شأن تحرير الزراعة أن يخفض دخل أغنى 10 في المائة من مزارعي الأرز الأمريكيين بنسبة 19 في المائة ، وأغنى 10 في المائة من مزارعي القطن بنسبة 10 في المائة. علاوة على ذلك ، فإن قيمة الإعانات تنعكس أو "ترسم".وفي الأراضي التي يمتلكها المزارعون ، فإن إزالتها سوف تقلل بشكل خطير من قيمة أصولهم ، بنسبة 26 في المائة لاعتبار مزارعي الأرز الغنيين و 12 في المائة لمزارعي القطن. للإعانات والحماية تأثير مؤثر: بمجرد إعطائها ، من الصعب إعادتها.

كانت التجارة الدولية في الغالب هي الأرضية التي يتم بها خوض هذه المباريات. تاريخيا ، تعد تعريفة الاستيراد عموما واحدة من أقدم أنواع الضرائب التي تمكنت الحكومات من تحديدها ، مع فرض ضرائب على الدخل والمبيعات لاحقا. من الأسهل فرض ضرائب على البضائع التي تمر عبر ميناء ، بدلاً من الاحتفاظ بسجلات دخل كل شخص في البلد ، ولا يزال أقل كل مرة يتم فيها شراء أو بيع شيء ما عبر اقتصاد كامل. لكن في البلدان الغنية ، توقف المبرر الأصلي منذ فترة طويلة عن كونه غسيل أموال. أصبحت التعريفات في معظم الاقتصادات حمائية بشكل واضح ، مما رفع سعر الواردات الرخيصة لمنع المنتجين المحليين ذوي التكلفة الأعلى من التقليل.

إذن ما هي أسباب استمرار التعريفات؟ أحدهما ببساطة هو تأثير القصور الذاتي: فبمجرد توفر الحماية ، يكون من الصعب سياسياً إزالتها. وكان المنتجين المحليين ، مثل المزارعين في بيرو ، الذين يتمتعون بوصول متميز ، عادة ما يجادلون بصخب ضد التخفيضات الشاملة في التعريفات. سبب آخر واضح هو أنه

على وجه التحديد ما يطلبه اللوبي. نظرًا لأن الرسوم الجمركية يمكن أن تتنوع بين البضائع ، فهي طريقة جيدة لاستهداف الحماية في صناعة معينة. ومن الأسهل لهذه الصناعة أن تدافع عن استمرار فرض الضريبة ، الأمر الذي يرفع عائدات الحكومة ، بدلاً من اعانة الشعب .

أي نوع من الصناعات تميل إلى الحماية؟ ومن المثير للاهتمام أنها تميل إلى أن تكون تلك الفاشلة ، وليس تلك التي تنجح. عندما توليت منصب رئيس تحرير التجارة في *" فاينانشيال تايمز"* ، استوقفتنى بعد قليل *في* تغطية معظم النزاعات التجارية الدولية البارزة – المنسوجات ، الملابس ، الأحذية ، الفولاذ و السكر – كانت أشبه بجولة في دار للمسنين بسلع متداعية من الزراعة والتصنيع من أوروبا وأمريكا و اليابان ، الذين أمضوا وقتهم خاملين ، يشتكون من وقاحة الغوغاء الأجانب الذين يدفعونهم جانبا.

لقد كان من الملاحظ في كثير من الأحيان أن الحكومات التي تحاول "اختيار الفائزين" للدعم بالمال العام غالباً ما تختار بشكل سيئ. لكن مثل هذا الاتجاه غير المألوف للدول الغنية لدعم الصناعات المتعثرة مع التعريفات الجمركية يشير إلى أنه ، بدلاً من أن تختار الحكومات الخاسرين ، فإن الخاسرين هم الذين يديرون بطريقة ما سياسة التجارة الحكومية.

بطريقة ما ، يبدو أن الصناعات المتدهورة والمتقلصة أكثر صعوبة علي اللوبي في حمايتها من الصناعات المتوسعة والناجحة ولعل أفضل تفسير يكمن بالضبط في عوائد تلك الصناعات ، و ما يحصلون عليه لوقتهم وجهدهم وأموالهم في اللوبي .

حماية التجارة يخلق "الإيجار الاقتصادي" ، وهو مفهوم واجهناه في النفط و الماس الفصل، من خلال عقد الأسعار المحلية أعلى من مستويات السوق العالمية. في الصناعات المتوسعة ، ستدخل الشركات الجديدة السوق إذا بقيت الأسعار مرتفعة وتنافس إيجار الشركات القائمة. ولكن في الصناعات المتدهورة ، حيث تكلف الشركات الكثير لدخول السوق – إنشاء مصانع للصلب ، والاستثمار في البحث والتطوير ، وبناء ولاء العلامة التجارية من خلال الإعلانات ، وما إلى ذلك – يمكن للشركات القائمة أن تلائم بعض من هذا الإيجار. وفي بعض الصناعات ، مثل زراعة السكر في أوروبا ، توقف الحكومات المنتجين المحليين الآخرين عن دخول السوق عن طريق الحصص أو غيرها من القيود.

لذا فإن الصناعات *التي* ستناضل بقوة من أجل الحماية تميل إلى أن تكون الصناعات التي يتزايد فيها انتشار الواردات (حصة السوق من قبل الأجانب). إن توظيف الكثير من العمال غير المهرة الذين قد يجدون صعوبة في الحصول على وظائف في أماكن أخرى يساعد كذلك ، حيث أنهم سوف يميلون إلى التصويت فقط على ما إذا كانوا محميين. وبمجرد حصول الصناعة على الحماية ، فإنها تميل إلى الضغط أكثر من أجل الاحتفاظ بها ، حيث أن البديل هو إجراء تكيف باهظ التكلفة حيث يتم تقويضها من قبل واردات أرخص.

يمكن لمنتجي الصلب المحميين بموجب التعريفات الجمركية (الرسوم الجمركية) التمتع بمزيد من سنوات الأرباح. ومن شأن البرمجيات التى تحميها التعريفات أن تشجع الكثير من الناس على إقامة دورها. وفي الحقيقة يعتبر هذا التباين منتشراً إلى درجة أن حماية الصناعات الخاسرة بدلاً عن الناجحة تكتب في القواعد التي تحكم التجارة العالمية. وبموجب قوانين منظمة التجارة العالمية التي تتخذ من جنيف مقراً لها وتوفر غرفة تفاوض ومحكمة إستئناف لقواعد التجارة الدولية. لدى الحكومات أدوات عديدة لحماية صناعاتها المحلية ويمكنها إستخدام نوع مميز من التعريفات الجمركية يعرف بإسم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية (ملجأ مزارعي سمك السلور الأمريكيين) إذا أثبتت هذه الصناعات بأنها تتضرر بشكل خطير بسبب التنافس المدعوم أو المنخفض الثمن بشكل غير منصف من الخارج. يمكنهم فرض الطوارئ (الضمانات) من خلال الرسوم أو الحصص (الرجوع إلى صانعي البراعم الأروبيين). إذا كان هنالك تدفق مفاجئ للواردات. لا يمكن الحصول على دعم مماثل للمصدرين والذي قد يتوسع بطريقة أسرع إذا كان الشركاء التجاريون يتداولون بطريقةٍ أكثر عدلاً

وهذا يفسر لماذا تطلب صناعات معينة الحماية. فهذا لا يتصدى تماماً لسبب لحصولهم عليها. يعتمد النجاح على مستوى تنظيمهم ومقدرتهم على تهديد الحكومات بعقوبات سياسية إذا تعرضو للخيانة. وهذا يعتمد بدوره في كثير من الأحيان على عدد الشركات في مجال الصناعة وكيف أنها مركزة جغرافياً. كما يمكن أن يعتمد ذلك أيضاً على مدى قدرة المصلحة الخاصة على تقسيم نفسها في مسرح الصحافة و الرأي العام على أنها تهتم بمصالح البلاد

يحتفي بنشيد أمريكا الجميلة بعنوان "العنبر الماهر "بالمقابل يستهوي المزارعون الفرنسيون تمجيد بلادهم من اجل التربة التي تتغذي فيها جزور تقاليدهم من الطعام اللذيذ علي غرار ما يمتلكونه من المهارات التي وهبها لهم الاتحاد الاوربي المتمثّلة في الاعانات الزراعية .وقد يتطلع ملتقي الدعم الفرنسي النموذجي الي القيام بإنشاء مزارع قمح ضخمة مدعومة باسمدة زراعية في حوض باريس ،بينما يغيب الحلم الخزامي الضبابي في بروفانس ويمتلك اليابانيون ملحقا يتناسب مع روح الجمال الهندسي لمصاطب من الأرز التي ترسم بشكل أنيق التلال الخضراء لمناطق بلدهم الداخلية.

هناك أيضاً أسباب أكثر وضوحاً لقوة المزارعين. كما رأينا في فصل المياه ، يمكنهم المطالبة ، في بعض الأحيان حتى مع التبرير ، الاحتفاظ ببعض المواد الغذائية .

إنتاج في المنزل سوف يساعد في حماية البلاد في حالة الحرب أو غيرها من الكوارث الأخرى بقطع الواردات. كما أنهم في الغالب جيدون للغاية في ممارسة الضغط ، وكثيراً ما يتم تركيزهم بطرق تزيد من قوتهم ، ويصبحون ماهرين في بناء التحالفات. فمصلحة القطن في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، لديها قوة تفوق حجمها ، جزئياً لأنها تنتشر بين عدد من الولايات الجنوبية الأصغر. وبما أن لكل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ ، بغض النظر عن حجمها ، فإن القطن يسيطر على كتلة غير متكافئة في مجلس الشيوخ. في عام 2006 ، كتب عشرة من أعضاء مجلس الشيوخ الجنوبيين إلى مكتب الممثل التجاري الأمريكي وهم يهددون بالتصويت ضد أي صفقة في جولة الدوحة أدت إلى تغييرات جذرية في برنامج دعم القطن الأمريكي. الدول الست التي تمثلها تضم مجتمعة أقل من 33 مليون نسمة. كاليفورنيا ، على النقيض من ذلك ، حيث يعيش العديد من مزارعي الهليون ،والتي تتلقى حصة صغيرة بشكل غير متناسب من الإعانات الحكومية الزراعية ، ولديها عضوان فقط في مجلس الشيوخ لـ 36 مليون شخص. مزارعو القطن الأمريكيون هم جزء من تحالف قوي مع المزارعين الآخرين المدعومين بشدة. كما تمكنوا من استيعاب العديد من منتجي المنسوجات في الولايات المتحدة. من الناحية النظرية ، يجب أن تفضل المصالح النسيجية القطن المستورد الأرخص إلى التنوع المحلي الباهظ ، ولكن تم شراؤها من خلال برنامج خاص بتعويضات الحكومة.

في الواقع ، صناعة النسيج والملابس ليست بعيدة عن الزراعة في قدرتها على تقديم دفاعات طويلة الأمد لموقف غير تنافسي. ملابس الإنتاج الضخم رخيصة الثمن اوتوظف الكثير من العمالة غير الماهرة. وهي أيضا ساحة تنافسية ضارية ، وبالتالي يمكن للتحولات الصغيرة في التكاليف أو الكفاءة أن تعرّض صناعة وطنية كاملة للخطر بسرعة.

لذلك ليس من المستغرب أن تبدأ المناظرات الحديثة حول التجارة الحرة بشكل أو بآخر مع سابقة للحروب النسائية ، جدل "قانون كاليكو" الذي استمر لمدة عقود في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. فقد وضعت شركات صناعة النسيج والملابس الإنجليزية ضد المستوردين وأثارت أكثر الفوارق السياسية والفكرية إثارة للاعجاب – ولا سيما أن النظريات الرسمية للتجارة الحرة لم يتم تفصيلها إلا بعد قرن أو أكثر.

في ذلك الوقت ، كان أحد المعتقدات المهيمنة في إنجلترا حول التجارة هو "المذهب التجاري" – على وجه العموم ، كانت الصادرات سلعة جوهرية ، حيث عززت الدولة ، وكسبت المال على شكل معادن ثمينة من الخارج ، وساعد الخبراء في بناء البحرية التي علي أساسها يعتمد بلد جزري . الاقتصاديون في العصر الحديث كانوا يخشون ذلك ، بحجة أن الصادرات شر لا بد منه. ما يهم هو ما نستهلكه ، وليس ما نقوم به ، والصادرات هي فقط الأشياء الجيدة التي نبيعها للأجانب لكي ندفع مقابل ما نريده. لا يستفيد الصينيون تحديدًا من شحن أجهزة آي *بود* إلى الولايات المتحدة بدلاً من استخدامها بأنفسهم: إنهم يفعلون ذلك لكسب دولارات لاستيراد النفط والطائرات وما يحتاجون إليه. ومع ذلك ، كان هذا الوقت الذي كانت فيه التجارة تتبع في كثير من الأحيان سلطة الدولة القوية ،وكان التمييز بين البحرية العسكرية والبحرية التجارية أقل وضوحا مما هو عليه الآن. وبدون وجود سوق دولية فعالة ، كان من المبرر أن نفكر في الصادرات كدليل على القوة. وقد تم قبول الجدل الدائر حول أهميتها في بناء الشحن في وقت لاحق حتى من قبل آدم سميث ، الذي كان دوما مؤيدا قويا للتجارة الحرة.

ولكي تقوم إنجلترا بتوسيع تجارتها في منتصف القرن السابع عشر ، على سبيل المثال ، كان على المحامي اللورد أوليفر كروميل أن يتجنب الممارسة المعتادة المتمثلة في شن الحروب ضد المعارضين الدينيين. وبدلاً من ذلك ، أطلق لأول مرة في سلسلة من المعارك البحرية ضد الهولنديين ، القوة البروتستانتية الكبيرة الأخرى

في شمال أوروبا ، للحفاظ على طرق التجارة المفتوحة في بحر الشمال والقناة الإنجليزية للتجار الإنجليز لاستغلالها. هذه

كانت مصحوبة بقانون الملاحة ، الأول في سلسلة من القوانين التي تهدف إلى تعزيز البحرية الإنجليزية على حساب الهولنديين ، الذين كانوا في هذا الوقت ، مع أسطول أفضل ونظام أفضل للتمويل التجاري ، عرضت الشحن والائتمان على شروط أفضل. من بين أمور أخرى ، تشترط القوانين أن يتم شحن جميع البضائع المشحونة من وإلى مستعمرات إنجلترا في السفن الإنجليزية. يجب نقل السكر والتبغ وغيرها من المنتجات الاستعمارية الإنجليزية الموجهة للأسواق الأجنبية إلى إنجلترا أولاً وفرض الضرائب عليها قبل الانتقال إليها.

لكن منطق النزعة التجارية تجاوز مجرد تشجيع النقل البحري والتجارة في الولايات المتحدة ، وفي نهاية المطاف توصل إلى التوصل الى استنتاج مناف للعقل. كانت ثروة إنجلترا ، كما راينا فى الفصل المتعلق بالمياه, قد بنيت على الصوف. كما قال شاعر القرن السابع عشر جون درايدن : " كان صدى شهرة صوف جيسون من العهود البائدة، / إن الصوف البريطاني ينمو بالذهب. "لكن الصوف لن يستمر إلى الأبد. في القرن السابع عشر ، كانت شركة الهند الشرقية ، وهى شركة تجارية من شانها لاحقا حكم الهند كمالك استعماري بريطاني متعاقد ، قد جربت وفشلت أولاً لكسر السيطرة الهولندية على واردات الفلفل من شرق آسيا ، ثم تحول إلى ما بدأ كمهمش إلى واحدة من عملياتها الرئيسية – استيراد القماش القطني ، المعروف عموما باسم "كاليكو" ، من الهند ، مما لا يثير الدهشة ، بمجرد أن يشعر الناس بالقطن البارد الناعم بدلاً من الصوف الحار والحاك – يفكروا أولاً في الملابس الداخلية القطنية و اصبحت الاكثر طلبآ، وأصبح الكاليكو من الهند والكتان من أماكن أخرى ، مثل قارة أوروبا , اصبحت رائجة .

كانت الراحة والأناقة أيضاً رخيصة: الملابس المصنوعة من حريرهندي كانت ثلث أو سدس ثمن الصوف. في عام 1620 ، استوردت شركة الهند الشرقية 50.000 قطعة من الكاليكو. بحلول عام 1690 ، كانوا يجلبون 265 ألف قطعة من الاسكارفات لوحدها من مدراس واحدة فقط من مناطق إنتاجهم الرئيسية الثلاثة .

كما بدأ القماش الحريري الهندي يهدد سبل عيش النساجين الذين استوردوا خيط الحرير ليعملوا بأنفسهم. وكان أكثرهم ظهوراً المسيحيون الفرنسيون الذين فرّوا من الاضطهاد الديني ، الذين أصبحوا واحداً من نهاية الشرق لندن لموجات عديدة من المهاجرين المتعاقبة في لندن. نحو نهاية القرن السابع عشر ، كان هناك حوالي مئة ألف منهم في سبيتالفيلدز ، حي إيست إند اليوم الذي يتم ابتلاعه من قبل الحي المالي في لندن.

لقد تحوّل الصوف الكبير ونساج الحرير إلى عمل ، وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابع عشر حملة غاضبة من الالتماسات إلى البرلمان ، وكراسات جدلية لا نهاية لها ، ومظاهرات حاشدة بشكل متزايد. قاتلت شركة الهند الشرقية بسيل من الدعاية الخاصة بها. وأصر كل منهم بشدة على أنهم وحدهم لديهم المصلحة الوطنية من جانبهم. وشكا عام 1696 ، وهو عنوان شاعري بعنوان "ورقة لف الإنجليزية للمصنعين الهنود" ، من تجارة الكاليكو: "في النهاية ، يجب أن ينتج (باستثناء أصحاب براءات الاختراع) المنازل الفارغة ، المحافظ الفارغة ، البلدات الفارغة ، الصغيرة ، الفقيرة ، الناس ضعيف ونحيل ، وماذا يمكن أن نتخيل قيمة أرضنا؟ "

النقطة الأخيرة كانت نقطة رئيسة. تتمتع الصناعة الصوفية بالعديد من المزايا المفيدة للحصول على الحماية التجارية: مجموعة كبيرة ولكنها غالباً ما تكون مركزة جغرافياً ومنظمة بشكل جيد ، مع القليل من الفرص الفورية للتوظيف في أماكن أخرى. لكن قوتها في كسب التأييد تحسنت من خلال صلاتها بمجموعة لديها نفوذ سياسي أكثر: أفضل أنواع من الذين يمتلكون الأرض التي ترعى فيها الأغنام والذين أقرضوا المال للنساجين. غالباً ما كانت طبقة النبلاء المحلية والنساجين مرتبطتين ببعضهما البعض عن طريق روابط الدين والعمل ، وفي بعض الأحيان الزواج. وكثيرا ما تدرب أصغر أبناء طبقة النبلاء المحلية على إتقان الاعمال الحرفية. إذا سقطت صناعة الصوف ، فسوف يتضرر ملاك الأراضي معها.

في هذه الأثناء ، اضطر اللوبي المقابل ، للتغلب على التهم المحرجة للخدمة الذاتية

يجب أن تكون شركة الهند الشرقية قد كافحت للحفاظ على وجه مستقيم عندما جادل بأن ما هو جيد للشركة كان جيدا للبلد. أطلق السير جوسيّا تشايلد ، وهو شخص ذو عزيمة سياسية جيدة في الشركة ، دورياته الخاصة من الطعن على حجج النساجين ، متكلماً باسم التجارة الحرة. في جدال عام 1681 ، والذي يحمل عنوان "تجارة الهند الشرقية الأكثر وطنية" ، ادعى أن الالتماسات ضد

المنسوجات الهندية كانت من عمل المستائين ويحملون ضغينة شخصية ضد الشركة ، أو الأفراد الذين كانوا قد رشوا من قبل التجار الذين يتعاملون مع تركيا أو دول أخرى محرومة في السوق الإنجليزية.

لكن الشركة نفسها كانت تحتكر ، ولها حقوق حصرية للتجارة مع جزر الهند الشرقية (جنوب وشرق آسيا) ، ومملوكة لعدد محدود من المستثمرين "المشتركين". قد تكون السجائر الهندية التي تستوردها شركة الهند الشرقية أرخص من الصوف البريطاني أو القماش البريطاني من تركيا ، ولكنها تتمتع أيضًا بالحرية من المنافسين الإنجليز في آسيا. وكما قال جون كاري ، وهو كاتب تجاري ، "إن الافتراض بأن التجارة يجب أن تكون حرة ، أسمح بذلك ، إذا كان ذلك يعني أن التجارة لا ينبغي أن تحتكرها الأسهم المشتركة". كما دفعت مجموعة من سراة الكتان الذين يتعاملون مع الكهنوت الهنود من أجل التجارة الحرة ، وكانوا أقل عرضة للاتهامات بالنفاق (إن لم يكن الأمر يتعلق بمصلحة ذاتية متواضعة) ، ولكن شركة الهند الشرقية هي التي تولت قيادة جماعات الضغط.

كان البرلمان في ذلك الوقت يهيمن عليه طبقة النبلاء ، ولكن البعض قابل للإقناع ، وكان السير يوشيا يوزع الأموال بحرية حول الأعضاء الأكثر مرونة. أظهرت حسابات شركة الهند الشرقية لعام 1691 عنصراً استثنائياً مميزاً بقيمة 11،372 جنيه إسترليني لـ "الخدمة السرية" ، وهو تعبير ملطف لتشحيم النخيل.

وهكذا ظهر نمط يتكرر مئات المرات في النزاعات التجارية على مر القرون. كانت مجموعتان من المنتجين ، إحداهما مهتمة بالواردات الرخيصة والآخر في مجال الدفاع عن الإنتاج المحلي ، المجموعتان دافعتا عن مصالحهن الخاصة ، وادعن أن منتجاتهم متطابقة مع منتجات الدولة ككل. بالنسبة لصانعي الصوف والحرير ، أعتقد أن منتجي المنسوجات في كارولينا الجنوبية اليوم ، أو مزارعي السكر الأوروبيين ، أو مزارعي الموز الكاريبي. بالنسبة إلى عمالقة الكتان وشركة الهند الشرقية ، فكروا في وول مارت ، أو صناعة الإيثانول البرازيلية ، أو شركات الفاكهة الأمريكية ديل مونت . بالكاد كانت أصوات المستهلكين الذين اضطروا إلى ارتداء الملابس الداخلية الصوفية (ومعاداة الذين يضطرون إلى شراء حمالات الصدر والسكر والموز باهظة الثمن)، كنا بالكاد سمعنا لو انها في الحقيقة اثيرت بالفعل .

لدى العمال ومالكي الأراضي و هم سبل معيشتهم علي المحك ، طريقة للتأكد من أنهم يحظون بالاهتمام. لقد استوفى الئتلاف الحمائي شرطين يجعلان اللوبيات التجارية فعّالة: فقد تركزت الحملة بشكل

كافٍ ، لكنها واسعة بما فيه الكفاية للادعاءعلى نطاق واسع بالدعم الواسع النطاق. كان أول انتصار كبير لهم هو قرار من البرلمان في عام 1678 ، حيث أمر جميع الشعب الإنكليزي بارتداء الملابس الصوفية فقط خلال فصل الشتاء ، والتي عرفت بأنها الفترة بين عيد جميع القديسين (1 نوفمبر) وعيد البشارة (25 مارس). وإذا كان من الصعب إجبار الأحياء على ارتداء الصوف ، فإن الموتى يشكون أقل: قال البرلمان ، جميع الجثث *يجب بالتالي من الآن فصاعدا* أن تكون ملفوفة في القماش الصوفي.

فقدت شركة الهند الشرقية ، التي كانت لها صلات وثيقة بالعرش، واحد من أهم أبطالها عندما تم خلع الملك جيمس الثاني ، آخر بيت ستيوارت من الملوك ، في عام 1688. كان السير جوشيا يمثل حزب المحافظين. من مؤيدي الملكية ، وكان ينظر إلى الشركة على نطاق واسع باعتبارها معقل حزب المحافظين. لذلك عندما فاز حزب الويغ المعارض بالسلطة في البرلمان عام 1695 ، كان أعداؤه اقتصاديين و سياسين .

تدفقت الالتماسات من جميع أنحاء البلاد إلى البرلمان: نساجون الحرير من كانتربري، نساجون صوف من نورويتش (الذي ادعى أن 100،000 شخص يعتمد على صناعتهم)، و صناعي الغزل من كامبريدج. وثيقة 1696 التي من شأنها أن تحظر "كل الحرير المطاوع و البنغالي و المصبوغ و المطبوع أو الكاليكو المصبوغ من انتاج الهند أو بلاد فارس أو أي مكان ضمن ميثاق شركة الهند الشرقية التي يتم استيرادها إلى هذه المملكة" مجلس العموم كان فعالا لكنه اخمد في مجلس اللوردات العلوي ، الذى كان يهيمن عليه حزب المحافظين.

بعد صياغة وثيقة اخرى في عام 1697 و توقفت مرة أخرى ، أصبح غضب نظام الحمائية شخصي . تمكنت مظاهرة من النساجين سبيتالفيلد لفرض طريقها إلى بهو البرلمان ، وفي طريق عودتها إلى شرق لندن حاولت اقتحام مكان الهند الشرقية ، مقر الشركة في شارع ليدنهول في مدينة لندن. اعتقلوا ثلاثة في مارس ، هدد ثلاثة آلاف من النساجين منزل السير جوشيا جايلد في وانستيد في شرق لندن ، وفي أبريل ، انتهت مظاهرة أخرى خارج بيت الهند الشرقية في أعمال شغب ، وتم الاعتداء على المبنى مرة أخرى.

في عام 1700 ، مرر مشروع قانون أوقف في النهاية ارتداء الحرير المصنوع أو الكاليكو المطبوع أو المصبوغ من بلاد فارس والصين وجزر الهند الشرقية. بعض عناصر ائتلاف التجارة الحرة ، مثل التجار الذين اشتروا الكاليكو لإعادة التصدير إلى أوروبا ، تم استرضائهم من خلال إنشاء نظام للمستودعات الجمركية. عاد السلام وكان كل شيء جيدا مع صناعة الصوف. أو بالأحرى ، في نمط آخر لتصبح شيئ

متعارف عليه في المنازعات التجارية ، و بمجرد ان تم إيقاف ثقب السد حتى انبثق واحد اخر. ولأن الواردات من القماش القطني العادي لا تزال مسموحًا بها ، كما جاء في التماس قدم إلى البرلمان في ١٧٠٣ بشكل واضح ، فإن القانون "قد أدى إلى تكديس ورق الطباعة و الكاليكو المطبوع أو المصبوغ هنا في إنجلترا على حساب المصنوعات الصوفية لدينا".

تم فرض ضريبة الاستهلاك ، أو ضريبة المبيعات ، على القطن المطبوع والملابس الكتانية ، ثم تضاعفت. لكن ما زالت الواردات مستمرة ويعاني النساجون من الصوف والحرير. وبدون تحميل شركة الهند الشرقية المسؤولية عن ذلك ، فقد تم تقليلها للتنفيس عن غضبهم على المستهلكين ، الذين فشلوا بغير قصد في تغيير ميولهم كما هو مطلوب. شهد صيف عام 1719 العديد من حوادث "مطاردة الكاليكو": عصابات من النساجين تتجول في شوارع لندن ، تمزيق الملابس القطنية من ظهور المارة الإناث ، وازدحمت الشوارع و قمم الأعمدة بشكل مذهل بالغنائم التي تم التقاطها .

بدأ الهجوم على الالتماسات مرة أخرى ، وأخرج إلى البرلمان من جميع أنحاء البلاد. على الأرجح كان هناك بعض التنسيق المركزي الخفي من قبل النساجين المنظمين في لندن: كانت صياغة الشكاوي موحدة بشكل مثير للريبة ، وبعضها بعث من بلدان لا توجد فيها صناعة النسيج على الإطلاق. أظهر "كاليكو بيل" الذي سن في عام 1721 مدى السخرية التي يمكن أن يحققها قانون لوبي مصمم فعلاً.

ولم تحظر الاستيراد فحسب ، بل حتي ارتدائه أو أستخدامه في الأثاثات أو المفروشات من جميع الاقمشة المطبوعة أو المرسومة أو المصبوغة – باستثناء ، تلك الألوان غير المصبوغة باللون الأزرق ، كأنها امتياز للمستهلكين . قد يكون من المغري تسجيل هذا للأجيال القادمة باعتباره علامة تاريخية عالية الجودة لحماية المنسوجات ، لو لم يتفوق عليها قانون أكثر قسوة في نفس الفترة في فرنسا جعل من تهريب المنسوجات الممنوعة جريمة عقوبتها ألاعدام . جريمة من الدرجة الثالثة. ثلاث ضربات وأنت ميت.

لقد أشرت في بداية هذا الفصل إلى أن الحماية السياسية يمكن أن تتحدى قوى السوق لعقود ، أو حتى قرون ، لو كان اللوبي الذي يدعم بالمعاملة الخاصة قوياً بما فيه الكفاية . ولكن عندما يأتي منتج متفوق بشكل كبير ، من الصعب الاحتفاظ به لفترة طويلة جدًا. لذلك كان اللوبي مع الصوف. إن الحظر المفروض على الأقطان المصنّعة المستوردة لا يقتصر فقط على طبع طبعات إنجليزية للعمل على الكتان أو

الفستيان (مزيج من القطن والكتان): فقد استطاع صانعوا الكتان في اسكتلندا الحصول على استثناء لمنتجاتهم في كاليكو بيل .

وفي مثال جيد على الحاجة أم الاختراع ، حفز ارتداء الملابس الثقيلة والدافئة على تطوير آلات الغزل للمصانع الإنجليزية لصنع القماش القطني الخاص بهم. بعد مرور 12 عامًا على إقرار مشروع القانون ، حقق جون كاي إنجازًا كبيرًا في تقنية النسيج مع إنشاء المكوك الفضائي. في غضون خمسين سنة من ذلك ، كان هناك ثلاثة من الاختراعات – آلة الغزل ، الغزل البغل ، والإطار المائي – كانت في طريقها إلى مكنكة إنتاج النسيج. أصبح بوسع المصانع البريطانيين أن يتفوقوا على القماش الهندي المصنوع يدويًا على أساس التكلفة وكذلك المنفعة السياسية.

كما أصبحوا ماهرين في *ماكينة* طباعة القطن. على نحو ملائم بما يكفي ، تم إنشاء أحد المصانع الكبيرة الأولى لطباعة الكاليكو في لانكشاير ، والتي سرعان ما أصبحت المركز العالمي لهذه الصناعة ، لأحد روبرت بيل. و هو حفيده الذي يحمل نفس الاسم ، والذي كان رئيسًا للوزراء في منتصف القرن التاسع عشر ، قد وقع تحت تأثير النساجين الجدد في إنجلترا – هذه المرة نوع القطن الحر ، بدلاً من نوع الصوف الحمائي – لتنفيذ واحدة من أكثر التحركات المثيرة في السياسة التجارية في التاريخ.

كان إلغاء قوانين الذرة في عام 1846 ، لحظة حاسمة . كما رأينا في الفصل المتعلق بالولايات المتحدة والأرجنتين ، لقد ابتعدت بريطانيا قرون عن دعمها لملاك أراضيها واتجهت نحو دعم صناعها. وكما وصف جيلبرت كيث *تشيسترتون* ، في ، قصيدته المجيدة "الناس اسرار" في تاريخ اللغة الإنجليزية كما يشهدها الفقراء المحرومين ، كان الغياب السياسي لأصحاب الأرض سريعا لدرجة تبدو غير قابلة للتفسير:

كأنما قامت قيامته كأنما انتهى أمره عندما ضربه السرج نحن فقط نعرف جميع من خسر أراضيه وهم يتوجهون الى البحر على ظهر خيولهم ببطء كأنما على روؤسهم الطير وأناس جدد يأخذون مكانهم ناس تعوض بناس كما نعلم هذه الحياة

وسرعان ما تم سحب نظام دعم ضخم للزراعة. مثل هذا التحول الدرامي ينطوي بالضرورة على خلق قوة ساحقة لتحويل مصلحة غير قابلة للتحويل. يبقى أحد مسارح الحرب هذه ، صناعة السكر ، ساحة معركة للسياسات التجارية اليوم ، أكثر منها في وقت لاحق .

إن إلغاء قوانين الذرة هو أحد نقاط التحول تلك التي تبدو حتمية إلى حدٍّ ما في استعادة الأحداث الماضية – كانت بريطانيا تتحول بسرعة إلى التصنيع وأصبحت ورشة العمل للعالم – وأنه من الجدير التذكير بمدى كون الفعل السياسي هو القرار الفعلي. أُلغيت قوانين الذرة في عام 1846 من قبل رئيس وزراء محافظ كان حزبه قد وصل إلى السلطة عام 1841 موحداً علنياً في الرغبة في حماية ملاك الأراضي. فقط ثلث أعضاء البرلمان المحافظين في الواقع صوتوا على مشروع قانون الإلغاء عندما كان معروضا عليهم ، وكان مشروع القانون يعتمد على دعم المعارضة الليبرالية. سقطت الحكومة في غضون شهر ، وترك حزب المحافظين منقسماً على التجارة لعقود. لماذا حصل هذا؟

الجواب المختصر: لأن بيل كان يخشى أن يكون البديل هو الثورة. كان ملاك الأراضي عبارة عن لوبي قوي ، وخاضع بشكل جيد في مجلس اللوردات ، الذي كان يملك سلطة حجب التشريعات. لكن تألق الحملة من أجل الإلغاء ينطوي على توحيد تحالف المصالح الذي يبدو أنه مجرد امتلاكه ليس جديًا قوة نيران داخل نظام سياسي تم إعادة ترتيبه مؤخرًا ولكن خلق تهديدًا مثيرًا للإطاحة به.

كان الغرض الأصلي من قوانين الذرة ، التي تم إصدار صيغ مختلفة منها في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، هو تنظيم أسعار الغذاء بحيث يستطيع المزارعون دائمًا كسب العيش ، ويمكن للفقراء دائمًا أن يتحملوا شرائه. ("الذرة" في هذا السياق مفهومة في الاستخدام البريطاني التقليدي ، بمعنى حبيبات الخبز ، مثل القمح والشعير ، وليس الذرة الصفراء). لكن تأثيره العام كان عمومًا هو رفع الأسعار ، مما أفاد ملاك الأراضي. في بداية القرن التاسع عشر ، بدت الحماية الزراعية آمنة إلى حد ما. نسخة جديدة من القانون الذي تم سنها او تشريعها في عام 1815 استجابة لانخفاض أسعار المواد الغذائية – التي تأثرت نفسها بنهاية الحروب النابليونية ، التي أضرت بالتجارة الدولية – حظرت استيراد الحبوب عندما انخفض السعر المحلي إلى أقل من 80 شلناً في الربع (أ) ربع"كونها وحدة من الوزن تساوي 28 رطلا). كان الحكومة في ذلك الوقت تهتم أكثر من المعتاد بحماية مالكي الأراضي ، الذين اقترضت منهم بشكل كبير لتمويل حملاتهم العسكرية الأوروبية.

ولقد ضغط التغيير السريع في الاقتصاد البريطاني علي اصحاب الاراضي .

أدى التصنيع الذي تسارع في القرن التاسع أسعار عشر إلى نمو غير عادي في عدد السكان

– وبشكل متزايد كان يعيش هولاء السكان في المدن ويريدون غذاءًا رخيصًا ، لم يكونوا سكانا ريفيين

متحمسين لرؤية ارتفاع المنتجات. ازداد عدد سكان بريطانيا من 12.6 إلى 18 مليون نسمة بين عامي 1811 و 1841 ، ونمت البلاد ، التي توقفت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء منذ عام 1760 ، إلى أبعد من قدرة مزارعيها على إطعامهم. كان لدى أصحاب العمل ، ولا سيما مصانع النسيج القطنية ، مصلحة راسخة في انخفاض أسعار المواد الغذائية ، حيث كان ذلك يعني أن موظفيهم يمكنهم شراء نفس الطعام مقابل الأجور المنخفضة ، وبشكل أعم ، ساهم في نشر مذاهب التجارة الحرة ،كما كانوا مصدري المنسوجات الأكثر تنافسية في العالم.

لقد كان الإطار السياسي أيضا آخذ في التغير. زاد قانون جمعية الإصلاح الانتخابي المقاعد البرلمانية لعام 1832 المخصصة للمدن الصناعية وإجتاحت الكثير من المناطق الإدارية "الفاسدة" أو "المستهلكة" – ذات الدوائر الانتخابية الصغيرة التي تضم ناخبين صغار بحيث يمكن تحت التأثير ،رشوتهم او بيعهم وشرائهم بسهولة، والتي تميل إلى الراحة في السيطرة على ملاك الأراضي المحليين. خاصة في المدن ، وكانت الحركات المسيحية الإنجيلية تدفع باتجاه التغيير الديني والسياسي ، ومن شأنها ان تشكل منارة نافعة للحماس الإصلاحي.

بدأ اللوبي بالضغط من أجل الإصلاح و حصل على الدعم من الطبقات الوسطى ، التي كانت تملك وتدير المصانع المتنامية في بريطانيا ، والطبقات العاملة التي عملت فيها. وقادتها رابطة مناهضة قانون الذرة ، وهي مجموعة ضغط سياسية رائدة في التنظيم والتكتيكات ، على المستوى الوطني. كانت العصبة متقدمة على وقتها. ومثل الكثير من جماعات الضغط التجارية التي تأتي بعدها ، فقد كانت تتنكر أحيانا كمنظمة تركز على المستهلك وتسعى للحصول على طعام أرخص للفقراء. ولكن مصلحة المنتجين – المصنعين ، ولا سيما أصحاب مصانع القطن – هي التي وفرت قيادتها الأساسية ، وأموالها ، ونفوذها التنظيمي. تم تأسيسها في لندن عام 1836 باسم جمعية قانون مكافحة الذرة ، وقد اسست في عام 1838 مقرها الطبيعي لصناعة النسيج في مانشستر ، وسط لانكشاير ، في شمال غرب إنجلترا.

في وقت لاحق أصبح الزعيمان الرئيسيان في الرابطة من أشهر المدافعين عن التجارة الحرة في التاريخ: ريتشارد كوبدن وجون برايت. كوبدين ، الذي تابع الحملة ضد قوانين الذرة من مكانة بارزة في الحياة السياسية لمانشستر – أصبح عضوًا في البرلمان في ستوكبورت في عام 1841 – كان فضل إلغاء القوانين لروبرت بيل "، كما أعتقد ، من الدوافع الصرفة وغير المغرضة ."وبطبيعة الحال ، فإن ريتشارد كوبدن وجون

برايت ، كأصحاب للمنسوجات ، جاءا إلى الحملة باهتمام تجاري خاص للغاية .وكما رأينا ، فإن اللوبي التجاري المثالي هو مركز كافٍ يتركز بشكل جيد ليتمكن من القيام بحملة متماسكة ، ومع ذلك واسع بما يكفي – أو قادر على تصوير نفسه على هذا النحو – لتمرير نفسه على أنه ممثل للأمة .كانت رابطة القانون المناهضة للذرة مثال جيد جدًا.

في طليعة العام التالي لذلك تم تجميع مصانع النسيج بمدينة لانكشاير. و تم ذلك لمختلف الأسباب ، لانها مطلة علي ميناء ليفربول الكبير ، الذي مكن جلب القطن وشحنه. و هي بالقرب من حقول الفحم لانكشاير ، التي وفرت الوقود للنول التي تعمل بالطاقة البخارية التي حلت محل آلات النسيج التي تعمل بالطاقة المائية. وساعد المناخ الشمالي الرطب على منع الغزول من الانجراف أثناء الدوران. مع تضاعف إجمالي عدد الطاقة في إنجلترا بين 1835 و 1850 ، ارتفعت حصة لانكشاير من 67.5 إلى 79.1٪. بحلول عام 1846 ، كان 70 في المائة من تبرعات العصبة التي تفوق 100 جنيه إسترليني تأتي من لانكشاير.

لكن الصناعات الموجهة للتصدير من مختلف الأنواع آخذة في التوسع والانتشار في جميع أنحاء البلاد. ومع تقدم الثورة الصناعية ، ارتفع الطلب على السلع نصف المصنعة ، مثل قضبان الحديد والعوارض المسلحة، التي كانت بمثابة مدخلات لعمليات صناعية أخرى. ومع بدء التصنيع وطفرة السكك الحديدية في التصدير إلى أماكن أخرى ، مثل أمريكا الشمالية و قارة أوروبا ، زادت كذلك المكونات اللازمة لبناء ذلك. تظهر الدلائل المنشورة لسكان المدن خلال هذه الفترة أن جميع المهن تنتشر في العديد من المراكز الحضرية، باستثناء واحد: ملاك الأراضي.

كان التقسيم القاس بين ملاك الأراضي والصناعيين في أي حال من الأحوال نوعًا من الكاريكاتير. ، أحد الأسباب التي جعلت الطبقة الأرستقراطية البريطانية تعاني لفترة طويلة ، دون حدوث أي فوضى مزعجة تؤدي لقطع الرقاب هو زيارتها لنظيرتها في الثورة الفرنسية و قدرتها علي التكييف . بدأ النبلاء البريطانيون ، منذ القرن السادس عشر ، بالاستثمار في صناعات خارج مصالحهم الزراعية التقليدية ، بما في ذلك تعدين الفحم والرصاص والملح ، واستفادوا من فرص النقل التي يوفرها نظام القنوات لبيع المواد الخام مثل الخشب والحصى لمسافات طويلة.

بالنسبة للغالبية هذا و لا يزال هذا هامشًا لأنشطتهم الرئيسية في الزراعة ، أو على الأقل جمع الإيجار من المزارعين المستأجرين. لكن التنويع تسارع بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر ، لأسباب ليس أقلها تنامي تطور الأسواق المالية. تم إنشاء بنك إنجلترا ، في هذه المرحلة ، مثل كيانًا خاصًا ، في عام 1694 لمساعدة الحكومة على اقتراض الأموال لمحاربة الفرنسيين. ازدهر التداول في الأسهم في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر مع رفع الضوابط المفروضة على تأسيس الشركات وبيعها ، واستفادت شركات السكك الحديدية الجديدة. تم انتزاع ما يتراوح بين ربع وربع عروض الأسهم في ازدهار الاستثمار "هوس السكك الحديدية" من قبل ملاك الأراضي. في الواقع،شركات السكك الحديدية التي ترغب في تجنب ملاك الأراضي الذين يعترضون على طرقهم المخطط لها غالباً ما وجدوا أنه من الحكمة حجز جزء معين من كل عرض أسهم جديد لشرائهم. وهكذا ، وعلى الرغم من أن مجلس العموم (وأكثر من ذلك مجلس اللوردات) ظل يهيمن عليه الأرستقراطيون ، فإن البعض قد أخذوا نصيبهم في المستقبل الاقتصادي للبلاد بدلاً من التشبث حصريًا بالمكافآت التي كان يمكن أن يحصلوا عليها من امتلاك ماضيها الاقتصادي.

استعملت رابطة القانون المعادية لـ "الذرة" مزيجا من الدعاية والحملات العدوانية للتلاعب الانتخابي التي كان من الممكن أن يكون لها الفضل لأي جماعة ضغط حديثة في واشنطن. لقد جعلت الآلاف من الاعتراضات على تسجيل الناخبين المعروفين عندما ظهرت القوائم الانتخابية المسجلة للمراجعة كل عام .

زاد عدد المؤيدين لها حيث ارتفع عدد المقاعد المؤهلة والناخبين بعد الإصلاح البرلماني عام 1832. من خلال استطلاع الدعم في الدوائر الحضرية حيث كان دعمها الأقوى ، والإبلاغ عن النتائج إلى مقرها ، غالباً ما كانت لدى العصبة فكرة أفضل عن وجهات نظر الناخبين من أي من الحزبين السياسيين الرئيسيين.

أستخدمت الحملات الدعائية الجامعة كل سطر من الخطب الرنانة لتعزيز التجارة الحرة. مع الذين سيستفيدون مباشرة, مثل شركات القطن, وراعت مصلحتها الخاصة . مع هولاء المزارعين المستاجرين, والعمال الزراعيين, الذين ربما كانوا يميلو الي رؤية الفوراق بين الريف مقابل المدينة، كانت حجتهم أن تأثير قوانين الذرة كان مجرد رفع أسعار الأراضي، وبالتالي رفع أسعار الايجار. ومع أولئك الذين قد يكونون قد

خسروا مالياً ، فإنهم يتذرعون بالأخلاق والكتاب المقدس. ومن الخطا من حيث المبدا, ان دعم الجامعة الارستقراطي الاحتكار جون بكماستر ، وهو محرض للتجارة الحرة الذى تجول في مدن وقرى البلاد بمحاولة تجنيد العمال الزراعيين والحرفيين بقضية الغاء استخدام نموذج "ماذا سيفعل يسوع؟" حملة. "إذا كانت قوانين الذرة قد أثبتت وجودها عندما كان يسوع المسيح على الأرض ،" فقد أعلن بإسهاب أنه "كان يعظ ضدهم".

كان متظاهرو الطبقة العمالية جزءا من ائتلاف المحرومين الذي تمكن من إنفاذ قانون الإصلاح عام 1832 عبر البرلمان بإضافة قوة الإجتماعات الضخمة وحتى العنف ضد الملكية لهذه القضية. إن قلعة نوتنغهام التي هي ملك لنبيل نيوكاسل الذي عارض في البداية الإصلاحات البرلمانية عندما وصلت الفاتورة لمجلس اللوردات – قد حرقت كليا من قبل حشد غاضب في عام 1831. ولكن على خلاف الأضواء القائدة لدي الائتلاف . ظلت الطبقة العاملة ودون المتوسطة محرومة (بمعنى الكلمة) بقانون الإصلاح، مضيعة شرط الملكية الذي كان لا يزال أمرا لازما لإجراء التصويت .

ظهرت حركة "الشارت" ، التي سميت على ذلك قائمة مطالبها (ميثاق الناس) ، في عام 1838 للدفع باتجاه إجراء إصلاح انتخابي أعمق. وطالبت بالانتخاب لجميع الذكور البالغين ، وانتخبت الدوائر البرلمانية ذات الحجم بالتساوي بالاقتراع السري. وبينما كانوا أيضا معارضين بشكل صارخ للاحتكار الأرستقراطي لملاك الأراضي ، لم يرغب المخططون فقط في استبدال طبقة واحدة من كبار المدراء بآخر. وقد أثار شكوكهم حول دوافع أعضاء العصبة عندما قاوم العديد من رجال النسيج الذين يدعمونها رغم ذلك قوانين المصنع ، والتي تقصر ساعات العمل وتحد من عمل الأطفال في مصانع القطن.

في عام 1842 ، دعا الميثاق الى سلسلة من الإجراءات الصناعية ، المعروفة باسم إضراب التوصيل ، لمحاولة حث الصناعيين على دعمهم. وردت العصبة بأنها ينبغي أن تركز على القضايا التي اتفقوا عليها. في خطاب بعنوان "إلى الرجال العاملين في روتشديل " ، يهدف إلى إقناعهم بالعودة إلى العمل ، جادل جون برايت بأن قادة "الشارت" كانوا يعرقلون التقدم من خلال طلب الكثير. وقال: "على مدى أربع سنوات مضت ، احتفظوا أمام أعينكم بجسم غير قابل للتحقيق ، وحثوكم على مواصلة ذلك". "يجب أن تكون خطوتك الأولى للحرية كاملة هي الحرية التجارية – حرية الصناعة". وجادلت العصبة بشدة ضد الموقف القائل بأن انخفاض أسعار المواد الغذائية سوف

يستخدم فقط كذريعة لخفض الأجور. لديهم ما يكفي من الدعم لحمل اليوم.دعم الآلاف من قد لا يكون مواطنو الفتاكة العامل الحاسم في تحويل الأرقام في مجلس العموم. ولكن قد يكون لعبت دورا هاما في إقناع اللوردات ، الذين كانت ذكريات الاضطرابات حول قانون الإصلاح لا تزال حية لديهم.

في هذه الأثناء ، ظهرت معارضة الإصلاح ، عصبة مناهضة العصبة (المعروفة أيضا باسم جمعية الحماية الزراعية) ، في وقت لاحق على الساحة أكثر من الجامعة نفسها ، ولم تظهر حتى عام 1844. الولاء لحزب المحافظين وتردد في حملة علانية ضد روبرت قام بيل بتقييد الحمائيين إلى أن أصبح واضحا أنه كان يتحول إلى جانب التجارة الحرة بشكل لا رجعة فيه. ومن الناحية التنظيمية ، لم يكن هناك أي تطابق مع التجار الحرين. وبحلول عام 1845 ، كان لدى الجامعة ميزانية سنوية تبلغ 250.000 جنيه إسترليني ، في حين أن جمعية مكافحة الجوع في عصبة مكافحة الجوع في جامعة إسيكس قد جمعت 2000 جنيه إسترليني فقط.

في الواقع ، تم تقليص الحماية للمزارعين تدريجياً على مدى بضع سنوات ، لكن الإلغاء في عام 1846 يبرز في كتب التاريخ باعتباره اللحظة المحورية. ساعد الدفع الأخير بمحصول كارثي في عام 1845 والمجاعة في أيرلندا ، التي تطلبت واردات طارئة من الحبوب وأخيراً وصلت الرسالة إلى مجلس العموم واللوردات بأن استمرار حماية مالكي الأراضي يواجهون خطرًا متزايدًا بشكل متزايد من الاضطرابات الخطيرة. عندما وصل الأمر إلى ذروته ، اختار البرلمان اليقين بحدوث ضرر محدود من جراء إلغاء الغموض حول ما قد يحدث إذا لم يفعل ذلك. وأظهرت الثورات والتمردات المنتشرة في أنحاء أوروبا في أربعينيات القرن التاسع عشر ما حدث عندما طالبت الطبقات العاملة والطبقات المتوسطة الدنيا الجياع والضعفاء بقلة من القوة ولم تفهمها.

ووفقا لريتشارد كوبدن (باعتراف الجميع، وليس مصدرا غير متحيز)، وكان رد فعل بيل مع شيء من هذا القبيل تبرئة راضيا عندما وصل الخبر في مجلس العموم في عام 1848 أن فرنسا قد اندلعت في الثورة الثانية التي أطاحت بالنظام الملكي استعادة ومرة واحدة وضعت مرة أخرى جمهورية. ورد أن "بيل" أجاب ، ما جاء بتجاهل تام لرغبات أولئك الذين لم يصوتوا. وقال وهو يتحدث عن

حزبه المحافظ "ما كان يريدني هذا الحزب من ورائه القيام به فيما يتعلق بقوانين الذرة" ، ولم يكن لي أن أفعل ذلك.

لتحقيق النجاح ، كان لدى التجار الاحرار سلسلة من جماعات الضغط الهائلة للتغلب عليها. وكان من أبرزها مزارعي السكر ، الذين يعتبر زوالهم مثالا رائعا على مدى قدرة المصالح التجارية على الاستمرار ولكن ليس بالضرورة إلى الأبد. مثل العديد من الصناعات الأخرى التي تفاخرت بالمساهمة التي قدمتها للأمة ، ارتفعت صناعة السكر في منطقة الكاريبي في منطقة البحر الكاريبي إلى حد كبير تحت جناح الدولة. حصلت الطبقة الأرستقراطية الكبرى من السكر على الدهون في المحليات المالية الاصطناعية. تاريخيا ، انتشر الفتح الإسلامي لزراعة السكر من أراضيه القديمة في الهند ووديان دجلة والفرات إلى صقلية وقبرص ورودس وشمال أفريقيا. في وقت لاحق ، خلال حقبة الإمبراطوريات الأوروبية ، ذهبت مزارع السكر إلى أقصى الغرب والجنوب ، بحثًا عن الحرارة الاستوائية والمياه التي يتردد فيها المحصول.تم نقله إلى جزر الكناري والأزور ، وأخيرا ، إلى الأمريكتين. بحلول عام 1516 ، كانت مستعمرة سانتو دومينغو الكاريبية تشحن السكر إلى إسبانيا. إن حصاد هذا المحصول يتطلب كميات كبيرة من المخاض ، ولذلك جلب السكر معه العبودية ، أولاً إلى البحر الأبيض المتوسط ومن ثم ، سيء السمعة إلى منطقة البحر الكاريبي.

بعد أن اتخذت في السابق استراتيجية مستدامة بشكل مباشر ولكن ليس مستداماً لسرقة السكر من السفن الإسبانية من خلال الخمول (أساسا القرصنة المرخص لها من الدولة) ، استخدمت إنجلترا قوتها البحرية والعسكرية لإنشاء جزر السكر الخاصة بها في القرن السابع عشر. استولت على جامايكا من هولندا وأخرجت السكر البرتغالي من سوق شمال أوروبا. كان أوليفر كرومويل ، وهو من المذهب التجاري المليء بالمتطرفين ، مسروراً جداً لسماع القبض على جامايكا التي استغرقت بقية اليوم.

ولكن كما بشرت تجارة القطن الهندية بالتجارة الحرة أثناء إقامة الاحتكار ، وكذلك السكر. في الواقع ، خلقت اثنين. في عام 1660 ، أصبح السكر من منطقة البحر الكاريبي سلعة "معدودة" ، والتي لم يكن من الممكن تصديرها مباشرة من المستعمرات إلى قارة أوروبا أو أمريكا الشمالية ولكن كان يجب هبوطها (وفرض ضرائب عليها) في إنجلترا أولاً. تم ثني المستعمرات أيضا عن معالجة

السكر بأنفسهم عن طريق فرض رسوم جمركية باهظة على السكر المكرر ، بدلا من دبس السكر الخام مثل العسل الأسود ، ومن صنع السلع المصنعة التي من شأنها أن تتنافس مع الصادرات الإنجليزية. وهكذا ذهبت تجارة العبيد من أفريقيا إلى جزر الهند الغربية ، والسكر من جزر الهند الغربية إلى إنجلترا ، والسلع من إنجلترا إلى أفريقيا والمستعمرات.

وبما أنهم كانوا ، في هذه المرحلة ، يتمتعون بدرجة عالية من التنافس ، فإن مزارعي السكر كانوا كلهم قادرين على بيع منتجاتهم إلى أي سوق يمكنهم العثور عليه ، ولذلك قاموا بالضغط. قال حاكم بربادوس في 1666: "التجارة الحرة هي حياة كل المستعمرات ...

أيا كان الذي نصح جلالته لكبح جماح مستعمراته وربطه أكثر من كونه موضوعا جيدا. "(تمييز مثير للاهتمام.) لكن إغراء انجلترا لاستخراج الربح من المستعمرات كان مرتفعا جدا والضغط من السكر من بريطانيا ، تتمحور في لندن وبريستول ، كبيرة جدا.

برزت شركة الهند الشرقية لصديقنا السير يوشيا جايلد من جديد، وهذه المرة مع المناقشات التي جعلت من الواضح أن مصالح المستعمرات يجب أن تكون خاضعة للمركز: "جميع المستعمرات أو المزارع تفعل ، حيث لا تقتصر تجارة هذه المزارع على قوانين قاسية ، والتنفيذ الجيد لتلك القوانين، إلى مملكة الأم ". وبصرف النظر عن امتياز صغير في عام 1739 ، عندما سمح لهم بالتصدير مباشرة إلى الموانئ الجنوبية من رأس مال فينيستر ، في إسبانيا ، كان على كل السكر أن يذهب عبر إنجلترا ، كما استبعد التاج الموانئ الاسكتلندية من التجارة الاستعمارية ، وهو أحد الأسباب التي جعلت الاسكتلنديين ، بعد أن حاولوا (وفشلوا) إقامة مستعمراتهم الخاصة في العالم الجديد ، بعد إتمام قانون الاتحاد عام 1707 ، تم السماح بالتجارة ، وأنشأت غلاسكو تجارة تكرير سكر مزدهرة.

أعطيت المستعمرات الهندية الغربية احتكارها الخاص كتعويض لها – في شكل سيطرة شبه كاملة على السوق البريطانية مع رسوم استيراد أقل بكثير من تلك المفروضة على السكر من أماكن أخرى. وقد ساعدتهم الدولة أيضًا على زيادة الطلب. منذ عام 1731 ، حصل البحارة في البحرية الملكية على حصة يومية من الروم ، والتي ارتفعت إلى نصف لتر في اليوم في أواخر القرن الثامن عشر ، وهي ممارسة لم يتم التخلي عنها حتى سبعينيات القرن العشرين. وتم بعد ذلك توزيع كميات كبيرة من السكر على السكان الفقراء في دور العجزة التي تديرها الحكومة.

لذا بدلاً من السماح لهم بالمشاركة في التجارة الحرة ، تم توجيه المستعمرات الكاريبية إلى مسار معين. لقد ضخوا السكر والمحاصيل الأخرى التي تم عدها مثل التبغ ، والتي كان سوقهم البريطاني محميًا بها ، وتم تثبيطهم عن تجربة أي شيء آخر. مع مرور الوقت ، بدأت مزارع السكر تفقد قدرتها التنافسية ، كما تميل الاحتكارات ، وارتفعت أسعارها نسبياً ، كما تميل أسعار المحتكرين إلى ذلك. لم يؤثر ارتفاع الأسعار كثيراً على مبيعاتها في السوق المحلي المحمي ، ولكنه ساعد في خسارة بعض أسواق السكر الفرنسية ، حيث قررت فرنسا أنها بحاجة إلى صناعة سكر خاصة بها في البحر الكاريبي.

يمكن القول بأن الحجة المبدئية لجزر السكر ساعدت في الواقع على تقوية الأمة البريطانية ، على الأقل في تعزيز توسع أسطولها. الاعتماد على البرتغال أو إسبانيا أو هولندا للحصول على إمدادات السكر كان يعني وضع بريطانيا تحت رحمة الخصم العسكري الذي قد يميل إلى استخدام أرباح السكر لمهاجمة السفن البريطانية. وبعض البحوث تشير إلى أن ،

على الأقل في البداية ، دفعت جزر السكر مثل جامايكا لأنفسهم من خلال توفير الملاذات للمهربين وللسائرين الذين ينخرطون في الملاحة الإسبانية.

ولكن مع توافر السكر الأرخص من جميع أنحاء العالم ، خاصة من أمريكا اللاتينية ، في القرن الثامن عشر ، ظهر السؤال بشكل متزايد: من الذي استفاد من هذا الترتيب؟ ومن المؤكد أنه أغنى مالكي السكر بالمزارع في منطقة البحر الكاريبي ، وكذلك مصافي السكر ومزيلات الروم في بريطانيا. أن الاستفاد من الأمة ككل أصبح حجة لا يمكن الدفاع عنها على نحو متزايد.

بحلول نهاية القرن الثامن عشر ، كان ما بين 8 إلى 10٪ من إجمالي دخل إنجلترا يأتي من الأنشطة في جزر الهند الغربية. لكن هذا لا يعني أن الأمة ككل كانت أفضل حالاً. كانت هناك بالتأكيد تكاليف متضمنة: وهي فقدان الاستخدامات البديلة التي كان من الممكن أن يتم استثمارها في منطقة الكاريبي ، وارتفاع سعر السكر محلياً ، وعبء الحفاظ على ما كان عليه في الأعوام 1763–1775 في المتوسط. تسعة عشر سفينة حربية وبين ثلاثة وسبعة أفواج من الجنود في منطقة البحر الكاريبي.

أن البريطانين دفعوا ثمن غالٍ على سكرهم لا شك في ذلك. كان متوسط سعر السكر في لندن في عام 1765 أعلى بمقدار الثلث منه في نانت ، في فرنسا. عندما استولت بريطانيا لفترة وجيزة على جزر غوادلوب ومارتينيك الكاريبية من فرنسا عام 1759 ، أدى تدفق السكر الأرخص إلى انخفاض سعر السكر في لندن بمقدار الربع. يحسب المؤرخ روبرت بول توماس إجمالي الأرباح من جزر الهند الغربية البريطانية بمبلغ 1.45 مليون جنيه إسترليني في السبعينات من القرن السابع عشر. لكن الأموال المستثمرة في منطقة البحر الكاريبي كان من الممكن أن تحقق عائداً بحد أدنى 1.3 مليون جنيه إسترليني إذا استثمرت في مكان آخر. مع الأخذ في الاعتبار التكلفة السنوية للمستهلكين من السكر الأكثر تكلفة من 383،000 جنيه استرليني ، بالإضافة إلى السعر لدافعي الضرائب من الحفاظ على الجنود والبحارة في 413،000 جنيه استرليني ، أصبحت مستعمرات الهند الغربية في الواقع استنزاف على "المملكة الأم" السير جوشيا.

واستغرقت حقيقة الوضع فترة من الزمن ، بفضل القوة السياسية للمستفيدين المركّزين مقابل حاملي عبء التكلفة. في القرن الثامن عشر ، قام ردهة السكر في إنجلترا برش المال حول نفسها وبقضاياها.

المزارعون الأثرياء في غرب الهند ، والعديد من أصحاب العقارات الغائبين الذين أمضوا المزيد من الوقت في الصالونات في صالونات لندن أكثر من تعلّق حقول جامايكا ، أصبحوا أرقامًا لمجتمع اللغة الإنجليزية في القرن الثامن عشر. لقد ملأ أبناؤهم مدارس إيتون العامة ، وستمنستر ، وهارو ، ووينشستر. *تبدأ* مسرحية *جزر الهند الغربية*، وهي مسرحية افتتحت في لندن عام 1771 ، باستقبال ضخم لمزارع يعود إلى إنجلترا. يقول أحد الخدم في الإعجاب: "إنهم يقولون إن رام الروم والسكر ينتمون إليه ، لجعل كل الماء في نهر التايمز يثقب".

في البرلمان غير المُصلح قبل عام 1832 ، كانت السلطة السياسية بسيطة نسبيا للشراء. كان ثلاثة أشقاء من عائلة بيكفورد ، أحد أكبر سلالات ملكية المزارع ، نوابًا في نفس الوقت في منتصف القرن الثامن عشر. أفاد عميل في لندن لمستعمرة ماساتشوستس في عام 1764 أن خمسين أو ستين من أعضاء البرلمان المتأثرين من الهنود الغربيين احتفظوا بتوازن القوى في مجلس العموم. في عام 1830 ، أنفق زارع واحد من غرب الهند 18000 جنيه إسترليني منتقاة من بريستول. ومثل

معظم مالكي الأراضي ، كان مزارعي السكر ممثلون تمثيلاً جيداً في مجلس اللوردات: كان تشارلز الثاني قد جعل ثلاثة عشر من مالكي مزارع بربادوس إلى البارونات في يوم واحد في عام 1661.

اقالة لوبى السكر عندما تضاعفت تكاليف الحماية وبدأ معارضو اللوبي في التنظيم. السكر كان في الأصل ترفا يتمتع به.

الغني . ولكن مع نمو السكان وانتقالهم إلى المدن ، ارتفعت الحاجة إلى السعرات الحرارية المركزة وغير القابلة للإنقاص بسرعة. إلى جانب ثلاثة من المنشطات المستوردة الأخرى – الشاي والقهوة والتبغ – ساعد السكر في تغذية عمال الثورة الصناعية. زاد نصيب الفرد من استهلاك السكر خمسة أضعاف في القرن التاسع عشر ، مما جعل غالبية السكان الانجليز يفضلون مذاق السكر بصفة دائمة في مشروباتهم ومأكولاتهم. جورج بورتر ، سمسار السكر في منتصف القرن التاسع عشر ، كتب عن السكر في عام 1851: "عادة في هذا البلد أدى في كل فصل تقريبا كل فئة إلى الاستخدام اليومي لها ، حتى لا يكون هناك أي شخص في أوروبا من الذي يستهلكه إلى أي شيء مثل نفس المدى ".

واصلت تكاليف الكوسنت لمزارعي الهند الغربية في الارتفاع. لقد تضاعفت المصادر الجديدة للسكر الرخيص– هاواي والفلبين وكوبا وموريشيوس– وفقد السكر البريطاني المزيد من الأسواق الأجنبية. خلال الحروب الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر ، عندما حاصر البريطانيون الموانئ القارية وقطعوا إمدادات السكر من منطقة البحر الكاريبي الفرنسية ، رد نابليون بغرس بنجر السكر في شمال أوروبا.

من النظام الغذائي للطبقة العاملة ، كان يتعين أن تكون الأجور أعلى مما كانت عليه وذلك لتمكين عمال المصانع من تناول الطعام. على هذا النحو ، كان أحد الأهداف الرئيسية للصناعيين ، والذي كان أحد صيحات التحية دعوة إلى "طاولة الإفطار المجانية" ، أي السماح للعمال البريطانيين بشراء أرخص أنواع الطعام الممكنة. قدر أحد المتكلمين في البرلمان عام 1844 تكلفة السكر المحمي للبلاد بمبلغ 5 ملايين جنيه إسترليني في السنة.

لم يكن من قبيل المصادفة أن نفس الليبراليين التجاريين الحرين الذين عارضوا قوانين الذرة قد تحدثوا مراراً وتكراراً ضد العبودية ، التي تم حظرها أخيرًا في الإمبراطورية البريطانية في عام

1834. وكان الهجوم على العبودية أيضًا هجومًا على المحتكرين للسكر. (على نحو أقل شرفًا ، استفاد مصنعو المنسوجات من استمرار العبودية في جنوب الولايات المتحدة ، مما ساعد في الحفاظ على وارداتهم القطنية رخيصة).

وقال اريك ويليامز ، وهو مؤرخ اصبح فيما بعد رئيس وزراء الدولة الواقعة على البحر الكاريبى فى ترينيداد وتوباغو ، إنه بحلول أواخر القرن الثامن عشر ، كان مزارعي السكر يسيروا و هم نائمون نحو الكارثة. وكتب يقول: "كانت الهوة تثاقل تحت أقدام زراع السكر" ، ولكن ، ارفع رأسك بكل فخر في الهواء ، وذهب في طريقه وهو يتلخص في الدرس الذي تعلمه من الميركانتليليين ، والذي تعلمه لا بمزيد ولا بنقصان" وقد كسر لوبي السكر القواعد الأساسية لصيانة الحماية. وقد هددت بأن تصبح عبئًا خطيرًا على الاقتصاد ككل ، وأزعجت اللوبي المنافس المنظم للغاية – ولوبي المصدرين في ذلك. أضعف إلغاء العبودية تجارة السكر (على الرغم من أن مالكي العبيد ، بطبيعة الحال ، تم تعويضها من المحفظة العامة للإزعاج الذي عانى منه). من خلال قانون صدر في عام 1846 ، وهو نفس السنة التي ألغيت فيها قوانين الذرة ، تم تسوية الرسوم المفروضة على السكر من جميع المصادر تدريجياً ، وتم في وقت لاحق تخفيض جميع تعريفات استيراد السكر.

لذا فإن التجارة العالمية اليوم في السكر هي سوق حرة. أو على الأقل يبدو كذلك، إلا أنه مرة أخرى بعض المنافسين الاقوياء من فترة سابقة حفروا بمخالبهم وتحويله من محمي الي العكس. مزارع نابليون القارية لبنجر السكر لا تزال معنا. في الواقع، أنها محمية الآن من الرسوم الجمركية والإعانات بموجب السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن إنتاجها الآن بعنف أكثر تكلفة من قصب السكر من البرازيل وتايلند، واستراليا. كما تم انضم إليهم البريطانية زراعة بنجر السكر، الذي تم توسيعه بسرعة عن طريق دعم الدولة في s1930 لإنقاذ المزارعين تضررا من الاكتئاب ولحراسة ضد

تجدد الحصار مع احتمال حرب أوروبية أخرى تلوح في الأفق. تكثر المفارقات في السياسات التجارية ، والأمر نفسه هو أن الاتحاد الأوروبي نفسه الذي ينسب إليه الفضل في إنهاء الحروب الداخلية في أوروبا يحافظ على مزارع السكر التي يجب أن يكون وجودها غير ضروري.

حتى بعض الإصلاحات الجزئية قبل بضع سنوات ، كان سعر السكر في أوروبا ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. (وهي الآن مجرد مرتين). ومع ذلك ، فإن الاتحاد الأوروبي يصدر كميات كبيرة من السكر المدعوم بكميات أكبر بكثير مما يستورده ، مما يؤدي إلى إغراقه بأسعار رخيصة في الأسواق العالمية. كما لا يزال معنا مزارعو السكر في موريشيوس. فبمجرد أن يشكل جزءًا من الاندفاع للسكر المنخفض السعر الذي يقوض جزر السكر في الكاريبي ، فإنهم هم أنفسهم لا يستطيعون منافسة البرازيل وتايلاند ويعتمدون الآن على الوصول التفضيلي إلى السوق الأوروبية ، مما يعكس حقيقة أن موريشيوس أيضًا كانت مستعمرة أوروبية. لم تعد الصور الجانبية للحبر الأحمر للإمبراطوريات الأوروبية تنتشر عبر خرائط العالم ، ولكن الخطوط العريضة الباهتة يمكن رؤيتها في أنماط تجارة السلع العالمية. يحتفظ الاتحاد الأوروبي بنظام متطور من الوصول التفضيلي لسوقه لمستعمراته السابقة – ، من تكفير ذنوبه ما بعد الاستعماري. قد يتم تلخيص الموقف على النحو التالي: "نحن آسفون جدا حيال تلك القرون الثلاثة للإخضاع الإمبراطوري. هل لديك أي سكر؟"

في النهاية ، على النقيض من بريطانيا في القرن التاسع عشر ، لم تكن الثورة الاستهلاكية ولا جماعات الضغط المحلية المتنافسة هي التي أجبرت الإصلاح في نظام السكر في الاتحاد الأوروبي. يعكس استعصاء الإصلاح الزراعي في الدول الغنية ديناميكية غريبة. وعندما تصبح البلدان أكثر ثراء ، فإنها تنفق نسبة أقل من الدخل على الغذاء ، وبالتالي فإن تأثير الأسعار المرتفعة بشكل مصطنع يصبح أقل إثارة للقلق بالنسبة للمستهلكين. لو تمكن مزارعو السكر من إلحاق ضرر جسيم باقتصاداتهم وإحداث حالة من الإزعاج على نطاق واسع – كما فعل عمال مناجم الفحم ، الذين جعلوا بريطانيا ترتجف في الظلام من خلال فرض سلسلة من النقص في الطاقة الكهربائية خلال السبعينيات – ربما يكونون قد أثاروا رد فعل عنيف واجهت نقابات الفحم في نهاية المطاف.

عندما يكلف رغيف الخبز ، كما حدث في إنجلترا في عام 1800 ، ربع أجر يوم لعمال البناء ، ستحدث أعمال شغب عندما تتضاعف. عندما يستغرق الأمر ، كما هو الحال في بريطانيا اليوم ، حوالي عشر دقائق من العمل عند الحد الأدنى للأجور لشراء واحدة ، سيلاحظ عدد أقل من الناس تكلفة إعانات الدعم الغذائية. تُحسب السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي لتكلف متوسط الأسرة حوالي ألف يورو في السنة – وهو مبلغ لا يستهان به ، ولكن ليس

كافيًا لجعلهم يسيرون في شوارع الشانزليزيه. لم يحصل أي حزب سياسي على السلطة في أوروبا في الآونة الأخيرة من خلال وعده بالتشدد على الزراعة.

ولا توجد جماعات ضغط منافسة قوية جدًا داخل الاتحاد الأوروبي. على عكس تجار النسيج في القرن التاسع عشر ، لن يجادل أي مركز اتصال أو دار برمجيات بأن السكر الباهظ يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة لدى الموظفين. وفي الوقت نفسه ، تتلقى شركات الأغذية بعض التعويض الرسمي من الاتحاد الأوروبي عن التكلفة الأعلى لاستخدام السكر الأوروبي. وعندما حاولت صناعة الأغذية ، التي تستخدم السكر كمدخل ، مناقشة الحاجة إلى خفض سعرها ، كان لوبي السكر في متناول اليد لحجبه. داخل الاتحاد البريطاني للمأكولات والمشروبات ، وهي جمعية صناعية ، استطاعت مصالح بنجر السكر أن توقف المنظمة التي تطالب بالسكر الأرخص. جوناثان بيل ، مدير السياسة الأوروبية والدولية في الاتحاد في ذلك الوقت ، وسليل من عائلة واحدة مثل السير روبرت ،وجدت صعوبة في تكرار نجاح سواعده اللامع. قال لي "أتذكر أننا لم نتغير كثيرا خلال مائة وسبعين عاما". والسعر الباهظ للسكر هو ترف يمكن للمستهلكين الأوروبيين ودافعي الضرائب أن يتحملوه بسهولة.

ما ساعد على فرض الإصلاح كان ظاهرة جديدة: شكاوى من لوبي في الخارج – مزارعي السكر البرازيليين – الذين لجأوا إلى منظمة التجارة العالمية. وحصلوا على قرار مفاده أن نظام التعريفات والدعم الأوروبيين غير قانوني بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. عندما تم إصلاح النظام جزئيا ، على الرغم من أنه ما زال يترك الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير من المستويات العالمية ، فإن نفوذ المزارعين الأوروبيين بالنسبة لمستعمراتهم السابقة كان واضحا بشكل مؤلم. تم تقديم مزارعي السكر الأوروبيين من قبل المفوضية الأوروبية والتي تقدر بمبلغ 6 مليار يورو كمشتريات. أعطيت المستعمرات السابقة أقل من ربعها لمساعدتها على التكيف ، مع 200 مليون يورو فقط في السنة الأولى.

تم إنشاء منظمة التجارة العالمية السابقة ، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، بموجب معاهدة وقعت في عام 1947 ، كجزء من جهاز الحكم الاقتصادي العالمي الذي صمم بعد الحرب العالمية الثانية. لكن حتى المهندسين المعماريين البعيدين لهذا الصرح واضطروا للتأقلم مع

آثار الضغط. كما رأينا ، تم إنشاء اثنين من العناصر الرئيسية الأخرى ، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في مؤتمر في بريتون وودز في نيو هامبشاير. لماذا نيو هامبشاير؟ لشراء معارضة عضو مجلس الشيوخ عن تلك الدولة المعزولة التي قد عارضت وجودها. السياسة التجارية حقا تحصل في كل مكان.

ويوضح التقاضي في منظمة التجارة العالمية أيضًا العنف والمثابرة اللذين ستدافع بهما عن المصالح الخاصة عن الإيجار الاقتصادي الذي كانتا تستخرجانه. واحدة من أكثر مرارة الخلافات في التجارة العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية ، هو حرفيا ، الموز. كانت أسعار "الموز" ذات التكلفة المنخفضة في أمريكا الوسطى ، مثل الإكوادور ، وهندوراس ، وبنما (التي فضلتها الولايات المتحدة في نزاعات منظمة التجارة العالمية) ، مرتفعة مقارنة بموزعات أصحاب الحيازات الصغيرة ذات الأسعار الطبيعية ولكن الأغلى ثمناً من المستعمرات الأوروبية السابقة. في منطقة البحر الكاريبي. بما فيه الكفاية ، تم تشجيع صناعة الموز في منطقة البحر الكاريبي من قبل سادة الاستعمارية الأوروبية كبديل لصناعة السكر المتناقصة. لقد زرت مرةً مطحنة سكر سابقة في سانت لوسيا كانت قد أنهت عملياتها في عام 1941 ، تماماً كما بدأت القيود الشديدة على التجارة عبر الأطلنطي نتيجة للحرب العالمية الثانية. ثم أصبحت مزرعة موز. ثم أخيراً صارت متحف.

كان الإيجار الاقتصادي الذي كان الجانبان يتقاتلان فيه كبيراً. كان المال الذي سيتم إخراجه من الموز عملاً هائلاً ، وكان ينعكس بقوة في قوة الضغط التي يمكن لكل طرف أن يحملها. لقد قيلت القصة الرائعة لشركة "يونايتد فروت" ، الشركة التي أنشأت إدارات معظم مزارع الموز في أمريكا الوسطى. تمكنت من الحصول على حكومة أطيح بها (غواتيمالا في عام 1954) عن وقاحة اقتراح لتأميم بعض الأراضي غير المستخدمة التي يملكها المتحدة الفاكهة. دخلت قوة الصناعة المعجم: مثل هذه البلدان ، بالطبع ، "جمهوريات الموز". على مدى عقود ، كانت شركة الفواكة المتحدة تعمل كدولة بديلة في أمريكا الوسطى ، وقوتها ووجودها في كل مكان يكسبانها اللقب المحلي ("الأخطبوط").

على الجانب الأوروبي كان أكثر من مجرد رغبة مذنب لمساعدة المستعمرات السابقة. أخذت الشركات التي كانت تسيطر على تجارة الموز في أوروبا عملية قطع كبيرة على الطريق ، وبالتالي

استحوذت على الكثير من الإيجار الاقتصادي لأنفسهم. وحقيقة أن اثنتين من جزر زراعة الموز ، غواديلوب ومارتينيك ، هما جزءان من فرنسا من الناحية الفنية وترسلان المندوبين إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، مما يعني أن بلد الضغط الزراعي الأوروبي الأكثر رعبا لديه كلب شديد الصعوبة في القتال.

العمل على قوة اللوبيات ومن يتأذى بما أصبح العلم الآن. وبما أن العقوبة الوحيدة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على انتهاكات قواعدها هي وضع حواجز انتقامية على الواردات ، فإن الحكومات التي فازت بقضايا ستحاول ملاحقتها.

المصالح التي من شأنها أن تسبب معظم الألم السياسي على خصومهم. وعندما أذن الولايات المتحدة من خلال منظمة التجارة العالمية لتنتقم من الاتحاد الأوروبي للتمرد على إصلاح نظام الموز، قررت في عام 1999 لتهديد لمنع الواردات من الكشمير الاسكتلندية. وقد حسبت أن الاهتمام البريطاني بمساعدة المستعمرات السابقة التي تزرع الموز قد يفوقها الحاجة إلى إنقاذ صناعة رمزية مهددة بالانقراض – وواحدة مقرها في بلد صوت بأغلبية ساحقة لحكومة حزب العمال التي جاءت مؤخراً إلى السلطة.

وبالمثل ، فإن الانتقام الأوروبي من الإعفاءات الضريبية الأمريكية غير القانونية ذهب بعد البرتقال – ثمرة نمت في ولاية فلوريدا الانتخابية الهامشية الشهيرة – والهدف المهم سياسيا ورميا للدراجات النارية هارلي–ديفيدسون. عندما فازت الدولة الجزرية الصغيرة في أنتيغوا وبربودا بقضية منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة لعرقلة خدمات المقامرة عبر الإنترنت التي يتم تشغيلها من الجزيرة ، هددت بتجاهل حقوق النشر والتأليف الأمريكية ، مما أثار غضب أصحاب الصناعات مثل المستحضرات الصيدلانية والأفلام والموسيقى التي تعتمد على حقوق الملكية الفكرية. هذه الصناعات هي من أكثر الأنشطة نشاطًا في اللوبي التجاري الأمريكي.

ومع ذلك ، فإن جانباً واحداً من الأطراف يتخبط في حججه عن طريق النداءات الموجهة إلى اقتصاديات التجارة الحرة ، تظهر الخطوط العريضة لمصالحهم الذاتية بحدة من خلال ابقاء العمال الفقراء في التوظيف – أو صون الريف ، أو ابقاء البلد مكتفية ذاتياً . اصبحت فوائد *السكر في منطقة البحر الكاريبي*من كونها تجارة حرة إلى حمائية لأنهم فقدوا القدرة التنافسية. تأثرت صناعة النسيج الإنجليزي من كونها حمائية في حروب الكاليكو في القرن الثامن عشر إلى التجار الاحرار

في معركة قوانين الذرة في القرن التاسع عشر ، فقط للعودة إلى الحمائية في القرن العشرين حيث تم تقليصهم مرة أخرى بملابس رخيصة من آسيا. . إن تأثيرات هذه التشوهات واضحة على كل رف تجاري ومحل سوق في أوروبا وأمريكا واليابان.

من الأفضل لأي تجمع زراعي أجنبي يريد الدخول إلي أسواق الدول الغنية ألا يستبدل محصوله الموجود بارضه و يزرع نبات الكوكايين . ومن المحتمل ان تعرف ايضا دولتك بمرتع الاصوليين الإسلاميين .

وبما ان باكستان تعتبر حليفه للولايات المتحده ، كانت تعمل بخفاء في تجارة المخدرات مثل دولة البيرو قبل أن تكشف الهند هذا السر و تشتكي .

تعتبر تجارة الكوكايين نقطة دخول يمكن من خلالها ان ندرك كيف ان التجارة تطورت لتنشئ نشاذ و عدم توازن في اسواق العالم الحر اليوم والتي لم تفلح الكتب الإقتصاديه مرة أخري في تشغيلها